حالة العدالة في سوريا ٢٠٢٤

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

حالة العدالة في سوريا ٢٠٢٤

مارس/ آذار ٢٠٢٤

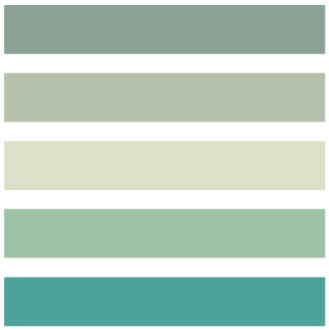

المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركز السوري للعدالة والمساءلة منظمة سورية، غير ربحية متعددة مصادر الدعم. يتطلّع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، حيث يعيش المواطنون من جميع مكونات المجتمع السوري بسلام. ويعزّز المركز عمليات العدالة الانتقالية والمساءلة في سوريا من خلال جمع وحفظ الوثائق، وتحليل البيانات وفهرستها، وتشجيع النقاش العام حول العدالة الانتقالية داخل سوريا وخارجها.

للمزيد من المعلومات، تفضل بزيارة
ar.syriaaccountability.org

حالة العدالة في سوريا ٢٠٢٤
مارس/ آذار ٢٠٢٤

يجوز نسخ مواد من هذا التقرير لأغراض التدريس أو البحث أو لأي أغراض أخرى غير تجارية، مع إسناد مناسب. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية دون الحصول على إذن صريح من مالك حقوق الطبع والتوزيع.

صورة الغلاف: آثار زلزال عام ٢٠٢٣ في إدلب

الحقوق: فريق التوثيق في المركز السوري للعدالة والمساءلة

جدول المحتويات

المقدمة ١

الانتهاكات ٥
القصف الجوي (الضربات الجوية) ٦
مخيم الهول ٧
الانتهاكات التي ترتكبها قسد، وسلطات الإدارة الذاتية ٨
تركيا ووكلاؤها من الجيش الوطني السوري ٨
الانتهاكات المتعلقة بالسكن، والأراضي، والممتلكات ٩
الكبتاغون ٠١
الاعتقال التعسفي وحالات الاختفاء القسري ١١
اللاجئون والعودة القسرية ١٢

جهود العدالة ١٤
آخر مستجدات الولاية القضائية العالمية ١٥
محاكمة علاء م. ١٦
مقاضاة المقاتلين الأجانب/ العناصر المنتمية لداعش ١٧
التحقيق في قضايا المفقودين ١٩
العقوبات (الجزاءات) ١٩
التكنولوجيا وحقوق الإنسان ٢٤
التوثيق ٢٤

خلاصة وتوصيات ٢٧

الملاحق ٣١
الملحق ١: مخططات ٣٢
الملحق ٢: المحاكمات بموجب الولاية القضائية العالمية ٣٤
الملحق ٣: المصادر ٣٦

ناجون من الزلزال في مخيم سردم بحلب – فريق التوثيق في المركز

المقدمة

يأتي تقرير "حالة العدالة في سوريا ٢٠٢٤" ليكون خامس التقارير السنوية التي يصدرها المركز السوري للعدالة والمساءلة (SJAC) للتركيز على انتهاكات حقوق الإنسان، وجهود تحقيق العدالة في سوريا خلال عام ٢٠٢٣ الذي عانى فيه السوريون من تبعات انهيار الوضع الاقتصادي المتردي عقب سنوات من الصراع، وسوء إدارة الحكومة السورية للموارد، وتفاقم الأوضاع سوءا جراء العقوبات الدولية. فضلا عن تدهور الأوضاع بشكل كارثي عقب الزلزال الذي ضرب مناطق شمال غرب سوريا وجنوب تركيا في شباط/ فبراير، مخلفا دمارا واسعا في المباني، وخسائر فادحة في الأرواح في عموم المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة والاحتلال التركي. وتُظهر أحدث الإحصائيات الصادرة في أيار/ مايو ٢٠٢٣ أن نحو ١٥,٣ مليون سوري بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية في جميع المحافظات، إلى جانب أن أكثر من ٩٠ بالمئة من عموم سكان سوريا أصبحوا تحت خط الفقر.[١] وازداد تعقيد وصول المساعدات الإنسانية عندما صوتت روسيا في تموز/ يوليو ضد مشروع قرار بتجديد سريان العمل بآلية إيصال مساعدات الأمم المتحدة عبر معبر باب الهوى، الأمر الذي عرقل وصول تلك المساعدات إلى مناطق شمال غرب سوريا، وأطال أمد المفاوضات بين الأمم المتحدة والحكومة السورية، وأخّر إيصال المساعدات الحيوية إلى المنطقة.[٢]

وانتهزت الحكومة السورية الأوضاع في الشهور التي أعقبت وقوع الزلزال، واستغلت مسألة المساعدات الإغاثية الدولية في تسريع عجلة المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى تطبيع العلاقات مع البلدان العربية لا سيما السعودية، وعُمان، والأردن.[٣] وفي أيار/ مايو، رحبت جامعة الدول العربية بعودة سوريا على الرغم من استمرار الحكومة في قمع المدنيين واستهدافهم.[٤]

وفي خضم تلك الأزمات، اندلعت احتجاجات واسعة في شهر آب/ أغسطس عمت مختلف أنحاء البلاد بشكل غير مسبوق منذ اندلاع النزاع. وصب السوريون جام غضبهم في تلك الاحتجاجات على الحكومة التي رفضت رفع رواتب الموظفين بالتزامن مع إلغاء دعم مشتقات الوقود وزيت الطهي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير، وقلص من قدرة الأسر والعائلات على شراء احتياجاتهم من السلع والمواد الأساسية.[٥] وخرج السوريون في مظاهرات في محافظة السويداء، سرعان ما انتقلت إلى محافظة درعا المجاورة وغيرها من مناطق البلاد بما في ذلك محافظة إدلب في الشمال الغربي، ودعا المحتجون إلى إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد[٦]. واستمرت المظاهرات في السويداء طوال شهر كانون الأول/ ديسمبر.[٧]

وأما على الصعيد الدولي، فيواجه السوريون تبعات شعور المجتمع الدولي بفرط الإرهاق من القضية السورية، لا سيما عقب اندلاع الصراع في غزة في تشرين الأول/ أكتوبر الذي ساهم بتحويل أنظار العالم عن سوريا أكثر من ذي قبل. وإزاء عدم مبالاة المجتمع الدولي، يسعى تقرير حالة العدالة في سوريا ٢٠٢٤ إلى التوعية بالانتهاكات المستمرة التي تُرتكب بحق السوريين، وضمان توفير المساندة لجهود تحقيق العدالة التي بدأت تتلمس طريقها وتنتشر على نحو متزايد.

كما يبرز تقرير هذا العام قصف قوات الحكومة السورية وروسيا للمدنيين في إدلب، واستهداف تركيا للبُنى التحتية الحساسة والمدنيين في مناطق شمال شرق سوريا، ويسلط الضوء على الانتهاكات التي ارتكبتها قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بما في ذلك اعتقال عشرات الآلاف من السوريين والأجانب دون تهمة في مخيم الهول وغيره من المخيمات المشابهة، وتجنيد القُصر. كما يغطي التقرير الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا، ومنها الجرائم التي تستهدف الممتلكات، إلى جانب إقدام الحكومة السورية وغيرها من أطراف النزاع على ارتكاب جرائم سرقة الممتلكات. ويوفر التقرير الحالي معلومات عامة حول تنامي عمليات إنتاج حبوب الكبتاغون المخدرة والاتجار بها كونها تشكل مصدر تمويل للحكومة بعيدا عن العقوبات الدولية، وحول اعتقال عشرات آلاف السوريين وإخفائهم قسريا على أيدي قوات الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة. ويؤكد التقرير على ضرورة إصلاح نظام الجزاءات (العقوبات) الراهن من أجل التصدي لتبعات الأزمة الإنسانية المتفاقمة في سوريا، وتحديدا في أعقاب زلزال شباط/ فبراير. وختاما، يوثق التقرير المخاطر والتهديدات التي تواجه اللاجئين السوريين ومن بينها إجبارهم على العودة إلى سوريا على الرغم من الأوضاع المروعة التي تنتظر العائدين هناك.

ولا يمنع ذلك من توالي حصول فرص تتيح تحقيق العدالة والمساءلة. وفي ٨ حزيران/ يونيو ٢٠٢٣، قاضت كلٌّ من هولندا وكندا سوريا في محكمة العدل الدولية مُحاجِجَتَين بأنّ سوريا تنتهك أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب التي تشكّل الدولُ الثلاثُ أطرافًا فيها.[٨] كما زادت دولٌ أوروبيةٌ من ملاحقاتها القضائية لقضايا تتعلق بسوريا باستخدام الولاية القضائية العالمية. أحصى المركز السوري للعدالة والمساءلة ما يربو على ٣٠٠ محاكمة بهذا الصدد. وحضر مراقبو المحاكمات التابعون للمركز كل جلسة من جلسات محاكمة الطبيب السوري (علاء م.)، وتسلط التقارير التي أعدوها بهذا الخصوص الضوء على

التحديات المتعلقة بتوفير حماية كافية للشهود. وإلى جانب محاكمة أشخاص سوريين في أوروبا، يمثل عدد متزايد من المقاتلين الأجانب أمام المحاكم في بلدانهم الأم لمحاسبتهم على ما ارتكبوه من جرائم.

كما شهدت جهود البحث عن المفقودين في سوريا تقدما ملموسا هذا العام بعد أن اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في حزيران/ يونيو قرارا بإنشاء آلية تهدف إلى الكشف عن مصير المفقودين في سوريا وتحديد أماكنهم، وذلك عقب جهود مناصرة وتحشيد موسعة قامت بها عائلات المفقودين السوريين. ولكن من غير الواضح كيف لهذه الآلية أن تحرز تقدما ملموسا على صعيد فتح التحقيقات في ضوء عدم قدرتها على الوصول إلى الداخل السوري. ومع ذلك، تعكف المنظمات السورية في الأثناء على توثيق قضايا المفقودين والتحقيق فيها.

وختاما، ورغم أن فرص تحقيق العدالة مستقبلا لا تزال مبهمة، يمضي السوريون في توثيق تفاصيل النزاع، وتطوير أدوات تكنولوجية جديدة تكفل حفظ أعداد هائلة من الأدلة والإثباتات المخزنة وتحليلها. ويبرز التقرير الحالي بعضا من أحدث الابتكارات التكنولوجية في هذا المضمار، فضلا عن تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الموثقين في هذا المجال.

تخليد الذكرى والبحث عن الحقيقة

حرص المركز السوري للعدالة والمساءلة في أقسام التقرير الحالي على نشر أعمال فنانين سوريين من مختلف أنحاء العالم ممن يركزون في أعمالهم على حفظ تجارب الحرب السورية عن طريق سرد القصص بصريا لما له من فوائد علاجية لنشر قصص الفنانين، وحفظ تفاصيل قصص آلاف السوريين خوفا من تلاشيها عقب عقد من النزاع. كما تساعد الأعمال الفنية في بناء ذاكرة جماعية للنزاع السوري لا غنى عنها لمرحلة العدالة الانتقالية مستقبلا. ويحرص السوريون عن طريق الفنون وإشراك المجتمعات المحلية على وضع تفاصيل سردية من شأنها أن تساعد الأجيال الحالية والقادمة في فهم تاريخ بلدهم وشعبها.

بلا عنوان

الرسام: سارة خياط

في شباط/ فبراير، ضرب زلزال بقوة ٧,٨ درجات على مقياس ريختر مناطق في شمال غرب سوريا وجنوب تركيا. وأصبح أناسٌ كثر في عداد النازحين أو المشردين، وقضى نحو ٧ آلاف سوري نحبهم، ودُمرت الطرق والبنى التحتية اللازمة لإيصال المساعدات، وكان وقع الكارثة هائلا من الناحية النفسية. وترسم سارة خياط في لوحتها فتاة تقوقعت على نفسها، واضعةً يديها فوق رأسها كي تحمي نفسها من آثار الزلزال. كما يظهر خلف الفتاة جدار مليء بالشقوق عُلقت عليه صور مائلة لأفراد عائلتها وذويها، وتتلاطم الأمواج أسفل منها، ويظهر إلى جانبها الأيسر منزل صغير يطفو فوق الماء وقد رُبط به بالون أحمر اللون. ورسمت سارة هذه اللوحة تعبيرا عن حاجة ذوي الضحايا لوقت طويل للتعافي من الأضرار المادية والعاطفية للزلزال، مع التأكيد على وجوب التزام المجتمع الدولي بتقديم مساندة طويلة الأجل لمنكوبي الزلزال.

حافلة مدمرة في حرستا بريف دمشق: © صوت العاصمة

الانتهاكات

القصف الجوي (الضربات الجوية)

ظلت الضربات الجوية تشكل إحدى السمات البارزة في النزاع السوري خلال عام ٢٠٢٣. وزادت كثافة القصف الجوي في تشرين الأول/ أكتوبر وسط تصاعد التوترات والتجاذبات الإقليمية بفعل النزاع الدائر في غزة. ودأبت الأطراف المركزية في النزاع السوري، لا سيما تركيا، على استغلال التوترات الإقليمية الراهنة من أجل شن عدد أكبر من الضربات الجوية العشوائية في الوقت الذي تنفذ فيه دول أخرى عمليات قصف جوي غير مكثفة في سياق نزاعات إقليمية أخرى.

ونفذت كل من سوريا وروسيا ضربات جوية طوال عام ٢٠٢٣، وشهدت عمليات القصف الجوي زيادة ملحوظة عقب استهداف الكلية الحربية في حمص بالمسيرات في تشرين الأول/ أكتوبر. كما قصفت الطائرات الحربية الروسية في حزيران/ يونيو إدلب في أكثر من مناسبة، استهدفت في إحداها أسواق المدينة كما ورد، وأوقعت تسعة قتلى بين المدنيين. وقصفت القوات السورية المدعومة من روسيا بالمدفعية أطراف سرجة والرويحة جنوبي إدلب.[٩] وفي تموز/ يوليو، وآب/ أغسطس، استمرت روسيا في قصف إدلب جوا، وقُتل عدد من المدنيين بينما شنت الحكومة السورية عمليات قصف جوي ضد هيئة تحرير الشام.[١٠] وفي ٥ تشرين الأول/ أكتوبر، شنت القوات السورية والروسية حملة عسكرية كبيرة على مناطق شمال غرب سوريا، واستهدفت محافظتي إدلب وحلب بزعم مسؤولية "الجماعات الإرهابية المسلحة" في محافظة إدلب عن شن الهجوم بالمسيرات على حفل تخرج طلاب في كلية عسكرية في حمص أدى إلى وقوع قتلى، فردّت وزارة الدفاع بقصف المنطقة عشوائيا استهدفت خلاله أحياء سكنية، ومخيمات للنازحين، وبُنىً تحتيةً مدنية لا سيما مشفى إدلب الجامعي، والمشفى الوطني في المدينة. وأوردت تقارير أن عمليات القصف العشوائي أوقعت ٧٠ قتيلا، ثلثهم من الأطفال، وتسببت بإصابة أكثر من ٣٣٨ آخرين، ونزوح ما يربو على ١٢٠ ألف شخص.[١١] كما استخدمت قوات الحكومة السورية ذخائر عنقودية محظورة، والقنابل الحارقة في الهجوم الذي استهدف مدنيين في ترمانين بإدلب، وأسفر عن مقتل اثنين من المدنيين وإصابة تسعة آخرين كما ورد.[١٢]

كما استمر قصف تركيا لمناطق شمال سوريا جوا وبالمدفعية طوال عام ٢٠٢٣، وتسارعت وتيرة عمليات القصف عقب الهجوم الانتحاري الذي وقع في أنقرة في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، وزعمت تركيا أن عناصر من حزب العمال الكردستاني من سوريا كانوا وراء تنفيذ الهجوم. وردت الحكومة التركية على الهجوم بضرب أهداف في الشمال السوري، وتحديدا في القامشلي والحسكة جوا وبالمسيرات. واستهدفت منشآت وبُنىً تحتيةً عسكريةً في محافظتي الحسكة وحلب،[١٣] فضلا عن استهداف محطة لتوليد الكهرباء وأخرى للمياه مما فاقم من مشكلة شح المياه في شمال شرق سوريا.[١٤]

بلا عنوان

الرسام: عزيز الأسمر

في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، قصفت قوات الحكومة السورية بالمدفعية بلدات في محافظات إدلب، وحلب، واللاذقية، وحماة. واستخدمت القوات الحكومية أسلحة محظورة، واستهدفت مرافق ومنشآت عامة، ومشافي، ومخيمات للاجئين، ومراكز طبية. وتسبب الهجوم على مدار أربعة أيام بمقتل ٥٢ مدنيا وفقا للتقديرات، بينهم ٢٢ طفلا، ونزوح الآلاف، فرسم عزيز الأسمر لوحته الجدارية كي يظهر أن استهداف المشافي يلخص السلوك المجرم "لنظام الأسد الإرهابي" على حد وصفه. كما تدين اللوحة استهداف المشافي باللغتين العربية والإنجليزية، وتشمل رسما للمشافي وقد انبعثت ألسنة اللهب منها عقب قصفها، فضلا عن رسم آخر يظهر دبابات ترفع العلم السوري.

كما استمرت القوات الإسرائيلية في تنفيذ ضربات جوية طالت أهدافا داخل سوريا لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية. وكررت إسرائيل في نيسان/ أبريل قصف مطاري دمشق وحلب، وأخرجتهما من الخدمة.[١٥] وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، وفي خضم تداعيات النزاع في غزة، كررت القوات الإسرائيلية استهداف مطار دمشق، وقصفت مواقع عسكرية في جنوب سوريا (وفقا لوسائل الإعلام الرسمية في سوريا).[١٦]

كما شنت الولايات المتحدة ضربات جوية قصفت خلالها أهدافا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في ٢٠٢٣، واستهدفت مواقع جماعات مدعومة إيرانيا يُشتبه بضلوعها في مهاجمة القوات الأمريكية، زاعمةً أن ذلك سيردعها عن تنفيذ هجمات مماثلة مستقبلا.[١٧] وفي آذار/ مارس، تسبب هجوم بمسيرة إيرانية الصنع بمقتل أحد المتعاقدين من المستشارين الأمريكيين وجرح خمسة آخرين في شمال شرق سوريا. وردت القوات الأمريكية بتنفيذ "ضربات جوية دقيقة" في سوريا استهدفت منشآت تابعة لفيلق الحرس الثوري الإيراني.[١٨] وفي تشرين الأول/ أكتوبر، ضُربت القواعد الأمريكية في شرق سوريا بقذائف صاروخية ومسيرات أطلقتها جماعات مسلحة ينتمي معظمها للمقاومة الإسلامية في العراق، فما كان من الولايات المتحدة إلا أن ردت بتنفيذ ضربات جوية في تشرين الأول/ أكتوبر، وتشرين الثاني/ نوفمبر على مواقع مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني وفقا لما أفادت به وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون).[١٩]

مخيم الهول

يؤوي مخيما الهول وروج في شمال شرق سوريا نحو ٥١ ألف شخص، ثلثاهم من الأطفال، وذلك عقب احتجازهم فيهما على أيدي "قسد" بعد نزوحهم جراء الحملة في عام ٢٠١٤ التي شنتها قوات التحالف الدولي لهزيمة تنظيم داعش والذي تقوده الولايات المتحدة. ويُقدر أن نحو ١٨ ألف سوري، ٢١ ألف عراقي، وحوالي ٩ آلاف مقاتل أجنبي من ٥٠-٦٠ جنسية لا يزالون محتجزين في مخيم الهول حتى نهاية العام ٢٠٢٣،[٢٠] بينما يُقدر وجود نحو ٢٥٠٠ شخص في مخيم روج.[٢١] ويُشتبه أن معظم هؤلاء هم من العناصر المنتمية لتنظيم داعش، ولكنهم قيد الاعتقال إلى أجل غير مسمى من دون توجيه التهم إليهم رسميا، ومن غير أن تتم إحالتهم إلى القضاء. ويكاد يكون تواصل قاطني المخيمين معدوما مع أفراد عائلاتهم في الخارج. كما قد يرقى سلوك عناصر "قسد" تجاههم إلى مصاف الحرمان غير المشروع من الحرية، والمعاملة القاسية أو غير الإنسانية، وجريمة الحرب المتمثلة بالاعتداء على الكرامة الشخصية، وانتهاك الحق في احترام الحياة العائلية للمحتجزين.[٢٢]

وفي ٢٠٢٣، ظل المحتجزون عرضة للتحديات ذاتها التي سادت المخيمين من قبيل تردي الأحوال المعيشية، وعدم كفاية خدمات الرعاية الصحية، ومحدودية كميات المساعدات الإنسانية المتوفرة، والارتفاع الشديد في درجات الحرارة صيفا، والسيول شتاءً.[٢٣] وفي زيارة إلى المخيم في تموز/ يوليو، صرحت المقررة الخاصة للأمم المتحدة (المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب) بأن السلطات تحتجز أطفالا بشكل جماعي وتعسفي، فضلا عن وجود حالات من الحبس الانفرادي، وإخفاء المحتجزين، والتمييز ضد محتجزين من جنسيات معينة. كما لفتت المقررة الخاصة بشكل خاص إلى وجود ممارسة منهجية تنطوي على تعمد فصل الصبيان عن أمهاتهم، وهي ممارسة تبررها سلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا، وقسد بالزعم أن أولئك الصبية من المحتمل أن يتحولوا إلى التطرف بمجرد أن يبلغوا ١٢ عاما من العمر.[٢٤] كما لا تزال الأوضاع الأمنية داخل مخيم الهول غير مستقرة لا سيما في ظل ورود تقارير تتحدث عن إتلاف المقتنيات الشخصية، والمداهمات الليلية، وعمليات الاختطاف على أيدي قوات الأمن وأفراد منتمين لتنظيم داعش داخل المخيم.[٢٥]

وأعربت حكومات من مختلف أنحاء العالم عن دعمها ومساندتها لعمليات إعادة المحتجزين في مخيم الهول وغيره من المخيمات إلى أوطانهم الأصلية، ولكن لا يزال التقدم بطيئا على هذا الصعيد.[٢٦] وفي ٢٠٢٣، قُدر أن نحو ٣٥٠٠ أجنبي أُعيدوا إلى بلدانهم مقارنة بإعادة ٣١٠٠ أجنبي آخر في عام ٢٠٢٢، وقيام بلدان ومنها العراق، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وكندا، وروسيا، وطاجيكستان بتجديد جهودها الرامية إلى إعادة مواطنيها من قاطني المخيم.[٢٧] وإلى جانب الأجانب الذين أُعيدوا إلى بلدانهم، سُمح لنحو ١٥٠ أسرة سورية يُحتجز أفرادها في مخيم الهول بالعودة إلى محافظتي الرقة وحلب عقب نجاح جهود الوساطة بهذا الخصوص مع العشائر المحلية في المنطقتين،[٢٨] إلا أن جهود الوساطة من هذا القبيل تتم بشكل اعتباطي نظرا لعدم توفر خطة واضحة للتوسع فيها بما يلبي تنامي ضرورات إعادة المحتجزين إلى أوطانهم، ومحاكمتهم، واحتمال إطلاق سراحهم. كما يواجه العائدون من هؤلاء تحديات على صعيد الاندماج اجتماعيا تفرضها سلوكيات من

قبيل الوصمة المصاحبة لارتباطهم المزعوم بداعش، وتبعات صدمة احتجازهم لسنوات في مخيم الهول، والصدمات التي تعرضوا لها أثناء الصراع قبل احتجازهم. وقد يكون الكثير منهم بحاجة إلى دعم ومساندة في عمليات إعادة الاندماج بما في ذلك توفير خدمات الدعم والإرشاد النفسي، والتدريب المهني، وهي برامج لا يتوفر لها الكثير من التمويل.[٢٩] وعلاوة على تلك التحديات، يواجه السوريون ممن يُسمح لهم بمغادرة المخيمات مشكلات على صعيد عدم توفر مساكن، وغياب الخدمات الأساسية، وصعوبات في استصدار وثائق الهوية والأوراق الثبوتية لهم ولأفراد عائلاتهم.[٣٠]

الانتهاكات التي ترتكبها قسد، وسلطات الإدارة الذاتية

تُعد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) الذراع العسكرية لسلطات الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وتُناط بها مسؤوليات سلامة وأمن مناطق عفرين، والجزيرة، والفرات، ومنبج، والطبقة، والرقة، ودير الزور في سوريا.[٣١] وارتكبت قسد في عام ٢٠٢٣ مجموعة من انتهاكات أحكام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تنفيذ إعدامات خارج نطاق القضاء (الإعدامات الميدانية)، والإخفاء القسري، والتعذيب، وتجنيد الأطفال، والاعتداء على منشآت مدنية.[٣٢]

ولا تزال قسد والقوات التابعة لها ماضية في ممارسة تجنيد الأطفال وتكليفهم بمهام قتالية رئيسية ومساندة، وذلك على النقيض مما تعهدت قسد به عام ٢٠١٩ عندما وعدت بوقف هذه الممارسة، قبل أن تصدر قرارا في ٢٠٢١ تعهدت فيه بتدريس أحكام القانون الدولي الإنساني في المنهاج التدريبي المعتمد لمقاتلي قسد.[٣٣] وتمكن المركز السوري للعدالة والمساءلة رفقة منظمات حقوقية أخرى[٣٤] من توثيق عدة حالات شهدت تجنيد الأطفال عام ٢٠٢٣ في منظمة الشباب الثوري التابعة لقسد بصفتها الجهة التي تتولى إعداد الأطفال للخدمة العسكرية في صفوف وحدات حماية الشعب، والأسايش، كونهما يمثلان الجهازين الأمني والاستخباراتي لسلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا. ورصد المركز السوري للعدالة والمساءلة تجنيد (منظمة) الشباب الثوري لأطفال من دون موافقة أولياء الأمور، إذ أبلغ بعض هؤلاء عن انقطاع الاتصال بأولادهم. كما تعرض الأطفال لعنف بدني ونفسي وسوء المعاملة أثناء خضوعهم للتدريب العسكري.

وفي آب/ أغسطس، وأيلول/ سبتمبر، اندلعت صدامات عنيفة بين قسد ومجموعات بقيادة كردية، والعشائر العربية في دير الزور عقب إقدام قسد على اعتقال أحمد الخبيل (المعروف حركيا باسم أبو خولة أيضا) ويتولى قيادة المجلس العسكري في دير الزور،[٣٥] وهو من حلفاء قسد. واتُهم عناصر قسد بقتل أسرة من أربعة أفراد أثناء الاشتباك المسلح،[٣٦] وقصف مناطق المدنيين بالمدفعية عشوائيا. وأسفرت الاشتباكات عموما عن سقوط ١٠ قتلى في صفوف المدنيين.[٣٧] ووثق مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن ٣٢ مدنيا، واعتقال العشرات على أيدي عناصر قسد بتهمة الضلوع في الاشتباكات المسلحة.[٣٨]

تركيا ووكلاؤها من الجيش الوطني السوري

ارتكبت تركيا ووكلاؤها من القوات المنضوية تحت لواء الجيش الوطني السوري انتهاكات على النحو المعتاد في المناطق الواقعة تحت السيطرة التركية المباشرة. وتوسع نطاق تلك الانتهاكات في ٢٠٢٣ على خلفية تطورات مهمة من قبيل تعمق الأزمة الاقتصادية في تركيا، وتبعات زلزال شباط/ فبراير، وتجدد القتال مع قسد.

اتسمت سيطرة تركيا والجيش الوطني السوري على مناطق سورية في عام ٢٠٢٣ بكثرة ممارساتٍ من قبيل الاعتقال التعسفي، والتعذيب، وابتزاز الأموال. وشاع الابتزاز في رأس العين وتل أبيض من خلال إجبار الراغبين بالعودة إلى منازلهم التي نزحوا منها بفعل عمليات الجيش التركي على تأدية مبالغ "كرسوم بدل حماية" لصالح فصائل الجيش الوطني السوري.[٣٩] وعلى الرغم من أن مثل هذه الانتهاكات تستهدف التجمعات الكردية في العادة، بمن فيهم اللاجؤون المرحلون من تركيا مؤخرا، فهي تطال أيضا التجمعات العربية المستضعفة. وأقدمت فصائل الجيش الوطني السوري في آذار/ مارس ٢٠٢٣ على إخلاء عشرات العائلات العربية النازحة جراء زلزال شباط/ فبراير، واستولت على المنازل التي كانت تقيم تلك العائلات فيها (حتى ولو كانت مقيمة فيها على أساس أنها مساكن أو مستوطنات عشوائية). ولم تظهر تركيا حرصا كبيرا على مراعاة تدابير للمساءلة ردا على مثل تلك الوقائع، الأمر الذي يضفي طابعا منهجيا على تنصلها من مسؤولياتها القانونية الناشئة بصفتها القوة القائمة بالاحتلال.[٤٠] ويُلاحظ في هذا السياق أن انتهاكات الجيش الوطني

السوري شهدت زيادة عقب تأخر السلطات المدعومة من تركياً في دفع الرواتب، وخفضها في أوائل ٢٠٢٣. وجاءت تلك الإجراءات كنتيجة لتحول تركيا نحو ضخ التمويل باتجاه الجهود الإغاثية عقب الزلزال.[٤١] ولطالما ترادف خفض رواتب عناصر الجيش الوطني السوري مع حصول زيادة ملحوظة في الانتهاكات التي ترتكبها الفصائل، وذلك في معرض سعي عناصرها تعويض الفاقد من مصادر الدخل عن طريق ابتزاز المال من المزارعين المحليين، أو عن طريق رفع قيمة الإيجارات المستوفاة من النازحين. وبرز مؤشر جديد يكشف عن تفشي هذه الظاهرة في ٢٠٢٣ تمثل في حصول زيادة حادة في التحطيب غير القانوني في المناطق السورية التي تحتلها تركيا، حيث شكل هذا النشاط قطاعا اقتصاديا جديدا لفصائل الجيش الوطني السوري في ظل ارتفاع أسعار مشتقات الوقود واستمرار انخفاض قيمة الليرة التركية. وبذلك، فلم تكتف فصائل الجيش الوطني السوري بمخالفة قوانين حماية الغابات والأحراش، لا بل وساهمت في تدهور الصمود الإيكولوجي في الأراضي السورية التي تُعد معرضة بشكل كبير أصلا لآثار الأزمة المناخية.[٤٢]

كما نفذت تركيا ووكلاؤها من الجيش الوطني السوري ما قد يُعد أكثر الانتهاكات جرأة عقب زلزال شباط/ فبراير، إذ وضعت فصائل الجيش الوطني يدها على المساعدات الإغاثية، أو أنها تولت توزيعها بطريقة مجحفة جسدت الممارسات القائمة التي انتهجتها السلطات المحلية في مناطق أخرى متضررة من الزلزال.[٤٣] وفي عفرين على سبيل المثال، أجبرت فرقة السلطان سليمان شاه بقيادة محمد الجاسم المنظمات الإغاثية المحلية على أن تسلم لها جميع المساعدات الإغاثية قبل أن ترتب عرضا زائفا تُظهر فيه نفسها على أنها هي الجهة التي تقدم تلك المساعدات للمتضررين.[٤٤] كما واجه السكان الكرد في جندريس في الأثناء عقبات حالت دون حصولهم على مواد الإغاثة على النقيض مما حصل مع أفراد العائلات العربية من أقارب مقاتلي الجيش الوطني.[٤٥]

وختاما، حرصت تركيا في سياق الضربات الجوية التي تشنها ضد قسد على تعزيز سيطرتها على محطات المياه عن طريق التلويح بتقليص كميات المياه التي تُضخ إلى مناطق شمال سوريا، وصولا إلى قطع إمدادات المياه فعليا في بعض الأحيان، الأمر الذي فاقم من مشكلة شح المياه في البلاد.[٤٦]

الانتهاكات المتعلقة بالسكن، والأراضي، والممتلكات

ارتكبت أطراف مختلفة في سوريا تشمل قوات الحكومة، وهيئة تحرير الشام، والجيش الوطني السوري، وقسد انتهاكات طوال عام ٢٠٢٣ استهدفت حقوق السوريين المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات المكفولة بموجب أحكام القانون الدولي. ولجأت الحكومة السورية بصفتها أكبر الجهات التي تنتهك هذا النوع من الحقوق إلى سن قوانين حرصت منذ ٢٠١١ على استهداف مناطق المعارضة بعمليات مصادرة المباني، وهدمها، وإعادة تطويرها، وإعادة توزيعها على حلفاء الحكومة.[٤٧]

وعقب زلزال ٦ شباط/ فبراير، أصدرت الحكومة السورية المرسوم رقم ٣ المؤرخ ١٢ آذار/ مارس لتوفير مساعدات مالية وقروض لمالكي العقارات الذين دُمرت مساكنهم وعقاراتهم. ولكن لم يُطبق هذا القانون على المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة، ومُنحت الجهات الحكومية صلاحيات حصرية لاختيار من تنطبق عليهم شروط الاستفادة من تلك المساعدات والقروض، واستُبعد النازحون غير القادرين على العثور على من يمثلهم قانونيا، وإثبات ملكيتهم للعقار أصوليا كي يستفيدوا من المساعدات المخصصة لترميم العقارات المتضررة.[٤٨] ومن خلال القانون رقم ٣ الذي صدر في ٢٠١٨ لتنظيم عمليات رفع أنقاض المباني المتضررة أو الأبنية المدرجة على قوائم الهدم والإزالة، حرصت السلطات الحكومية على هدم وإزالة الأبنية في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة المعارضة سابقا وتضررت جراء الأعمال القتالية، بما في ذلك إزالة أبنية في منطقة مخيم اليرموك بمحافظة دمشق في كانون الثاني/ يناير،[٤٩] والحجر الأسود بريف دمشق في آذار/ مارس،[٥٠] وبيعت كميات من حديد الخردة المستخرج من أنقاض مباني منطقة الحجر الأسود لرجال الأعمال (أو التجار) المحسوبين على النظام مثل محمد صابر حمشو، صاحب معمل حديد حمشو في عدرا.[٥١] وينص القانون على مهلة قوامها ٣٠ يوما فقط للطعن في القرارات الصادرة، وهي مدة غير كافية كي يتمكن سكان تلك المباني من النازحين من توكيل من يمثلهم قانونيا، أو استئناف القرار بالإزالة جراء قصر المدة، فضلا عن الاعتبارات الأمنية والتحديات المتعلقة بجلب أو استصدار وثائق إثبات الملكية وإبرازها. كما تحول مثل هذه الإجراءات دون عودة النازحين السوريين إلى منازلهم وعقاراتهم في المناطق المحيطة بدمشق التي شكلت معاقل للمعارضة فيما مضى. ولم يُمنح السكان والمالكون في الحالات

المشار إليها إشعارا بقرار الهدم والإزالة، وتعذّر عليهم الطعن بقرار الهدم أو استئنافه ضمن المهلة المحددة.[٥٢]

في ٢٠٢٣، انتهكت فصائل الجيش الوطني المدعوم من تركياً والجماعات المسلحة المرتبطة به حقوق المدنيين في السكن، والأراضي، والممتلكات عن طريق مصادرة الأملاك الخاصة بالقوة.[٥٣] وفي ٢٠١٨، سبق للجيش الوطني السوري والجماعات المرتبطة به وأن بسط سيطرته على مناطق شمال محافظة حلب إبان عملية "غصن الزيتون"، وباعوا منازل النازحين لمن يرغب من دون السماح للمالك الأصلي بتوكيل أحد لتمثيله قانونيا، أو تعويضه ماليا عن مصادرة العقار. كما وقعت انتهاكات مشابهة في عفرين طوال عام ٢٠٢٣. وتُستخدم عبارة "بيت تكلفة" للإشارة إلى هذا النوع من المساكن المباعة إلى النازحين، ويتم تسويقها على أنها "مساكن حزبية"، كنايةً عن أنها عائدة لأعضاء في حزب الاتحاد الديمقراطي، أو حزب العمال الكردستاني إبان حكمه لعفرين قبل عام ٢٠١٨، قبل أن تُباع بشكل غير رسمي عن طريق منصات التواصل من قبيل فيسبوك، وواتساب. وفي حال عودة المالك الأصلي إلى عفرين، فيُلزم حينها بسداد تكاليف الترميم، أو إبرام عقد إيجار مع شاغل العقار الحالي مع خصم بدل تكلفة الترميم والصيانة التي تكبدها.[٥٤] وفي أيلول/ سبتمبر، باشرت سلطات هيئة تحرير الشام في محافظة إدلب بإعادة المنازل المصادرة إلى مالكيها المسيحيين تشجيعا للأقليات على العودة إلى المنطقة، وأملا في أن يبادر المجتمع الدولي إلى رفع العقوبات المفروضة على هذه الجماعة المسلحة. ولكن لم تُطبق هذه السياسة بشكل كامل في عموم أنحاء المنطقة، واحتفظت السلطات التابعة لهيئة تحرير الشام بالمنازل المصادرة من مالكيها الدروز. وعلاوة على ذلك، فلم يُعوضوا ماليا بدل مصادرة عقاراتهم أو نهب محتوياتها، وواجهوا عقبات حالت دون عودتهم إلى منازلهم وقراهم لا سيما بعد فرض قيود شديدة على سكان القرى المسيحية والدرزية تحول دون حصولهم على الخدمات الأساسية مقارنة بغيرهم من سكان القرى الأخرى في المنطقة.[٥٥]

كما ظلت أشكال انتهاك الحق في السكن والأراضي والممتلكات شائعة في عموم مناطق شمال شرق سوريا التي تفتقر غالبية سكانها للوثائق الأصولية اللازمة للاستفادة من السكن اللائق. وثمة تحديات من نوع خاص تواجه النازحين والنازحات ممن لهم صلات بعناصر في الجماعات المسلحة في المنطقة بما يحول دون تمتعهم بحقوق السكن والأراضي والعقارات.[٥٦]

الكبتاغون

في ٢٠٢٣، هدفت الكثير من الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي إلى كبح جماح إدمان الحكومة السورية على تجارة حبوب الكبتاغون المخدرة في سوريا، إذ يُقدر حجم هذه التجارة بمليارات الدولارات، وتنتج سوريا ٨٠٪ من إجمالي الكميات العالمية من هذه المادة المخدرة.[٥٧] ولسوء الحظ، فإن الثروات الهائلة التي تدرها هذه التجارة، وتتراوح ما بين ٥ و١٠ مليار دولار وفقا للتقديرات، لا تترك الكثير من الحوافز للحكومة السورية كي تصلح أحوالها وتصوب إجراءاتها.[٥٨]

وفي ٢٠٢٣، ساهمت الأحداث والتطورات المركزية التالية في صياغة شكل جهود الجهات الفاعلة الدولية الرامية إلى كسر حلقة الاتجار بالكبتاغون:

في آذار/ مارس، أعلنت الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة عن فرض عقوبات مشتركة على ١٢ سوريا ولبنانيا بينهم اثنان من أقارب بشار الأسد جراء ضلوعهم في عمليات إنتاج الكبتاغون وتوزيعه.[٥٩] وتجمع هؤلاء الأفراد صلات وثيقة بالحكومة السورية فضلا عن ارتباطهم بحزب الله الذي يسيطر على حصة معتبرة من سوق الكبتاغون.

في أيار/ مايو، رحبت الجامعة العربية بعودة الحكومة السورية، وخمن المراقبون الدوليون أن عودة سوريا إلى حضن الجامعة العربية قد يكون مقابل تقديم الحكومة تنازلات والتصدي لعمليات إنتاج الكبتاغون في البلاد. ولكن أوضح وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، دون مواربة أن أي إجراء تتخذه الحكومة من أجل التصدي لتجارة الكبتاغون سيكون منوطا بتخفيف العقوبات الأمريكية في مقابل ذلك لأن الحكومة السورية ترى أن تلك العقوبات مسؤولة عن الأزمات الاقتصادية التي تعاني سوريا منها.[٦٠] ومنذ انعقاد قمة جامعة الدول العربية، دأبت السلطات الأردنية على الشكوى من عدم قيام الحكومة السورية بشيء يُذكر على صعيد التصدي لتدفق كميات الكبتاغون إلى الأردن. كما أُلغي اجتماع وزاري للجامعة العربية كان من المزمع عقده في دمشق في شهر أيلول/ سبتمبر جراء عدم وفاء الحكومة السورية بتعهداتها على صعيد استئصال شأفة تجارة الكبتاغون.[٦١]

وفي حزيران/ يونيو ٢٠٢٣، وعقب مرور أسابيع على انعقاد القمة العربية، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية وغيرها من الوكالات

والهيئات في الولايات المتحدة خطة مشتركة لتفكيك شبكات الكبتاغون المرتبطة بالحكومة السورية. وصدرت تفاصيل الخطة في قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠٢٣،[٦٢] وأبرزت أربعة "مسارات" من الجهود الرامية إلى زيادة أنشطة جمع المعلومات الاستخبارية، واستخدام العقوبات، وتعزيز القدرات الدولية في مجال مكافحة المخدرات، وممارسة الضغوط الدبلوماسية على الدول العربية كي تتولى بشكل منهجي ومنظم تفكيك شبكات المخدرات المرتبطة بالحكومة السورية.[٦٣]

ووضع القائمون على جهود مكافحة تجارة الكبتاغون في ٢٠٢٣ نصب أعينهم هدف الحد من إيرادات الحكومة السورية من هذه التجارة مستقبلا، ولكن الزخم الذي حققه نشاط تلك الشبكات ومدى تعقيد تكوينها جعل من التقدم المحرز في مجال مكافحتها عمليةً بطيئة تحقق المنشود بشكل تدريجي قد يحتاج إلى سنوات لقياس قدر الإنجاز على هذا الصعيد. وبالتوازي مع ذلك، لا تزال شبكات المخدرات السورية ماضية في التوسع بشكل مطرد لا سيما وأن قيمة إحدى الشحنات التي ضُبطت هذا العام وصلت إلى أكثر من مليار دولار.[٦٤] كما أن استخدام شبكات التهريب **للمسيرات** في نقل حبوب الكبتاغون، والأسلحة، والمتفجرات، والمواد المخدرة الأخرى مثل الأمفيتامينات انطلاقا من سوريا وبيعها في الأردن وعموم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعكس مدى تعقيد الوسائل والمنتجات التي يلجأ المهربون السوريون إلى التعامل بها.[٦٥]

ومع أنه يُشار إلى الحكومة السورية عموما على أنها مسؤولة عن الاتجار على نطاق واسع بالكبتاغون، تظل عملية إنتاج هذه المواد تتخذ طابع نشاط اقتصادي تملكه عائلة الأسد التي تحقق أرباحا مباشرة من تجارة الكبتاغون.[٦٦] ومن ماهر الأسد وشبكات التهريب الضخمة التي يديرها،[٦٧] مرورًا بالفردَين من عائلة الأسد اللذين شملتهما العقوبات الصادرة هذا العام، ووصولًا بشكل مرجح إلى بشار الأسد نفسه، تُدرُّ تجارة الكبتاجون مليارات الدولارات، وتساعد عائداتها النظام على إدامة تغطيته لشلل المنتفعين منه، ورعاية الميليشيات المسلحة بما فيها حزب الله لما لها من دور محوري في مساعدة آل الأسد على التشبث بالسلطة.[٦٨] بل ذهبت بعض التقارير إلى حد الإشارة إلى ضلوع فصائل من الجيش الوطني السوري وقسد في عمليات إنتاج الكبتاغون والاتجار به، الأمر الذي يشكل تطورا يهدد بتقويض التحالفات الإقليمية الهشة، وتعرّض المدنيين إلى جولات جديدة من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان.[٦٩] ومع بطء سير الجهود الدولية في ٢٠٢٣ إلا أنها تشير إلى احتمال حصول تحول واعد على صعيد وضع حد لاستمرار إفلات الحكومة السورية من العقاب على دورها في تسهيل الاتجار بالكبتاغون، وتعرضها لضغوط متنامية في قادم السنوات.

الاعتقال التعسفي وحالات الاختفاء القسري

في ٢٠٢٣، مارست جميع أطراف النزاع السوري الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بحق الأشخاص القاطنين في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

ظلت هذه الجرائم تُرتكب بشكل روتيني معتاد في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية، وذلك على الرغم من صدور عفو أعطى انطباعا ظاهريا بالحد من انتشار هذه الممارسة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣، أصدرت الحكومة السورية مرسوما بالعفو عن أشخاص، أو تخفيف الأحكام الصادرة بحق من أدانته سلطاتها بارتكاب جرائم وجنح معينة.[٧٠] ولكن استثنت الحكومة بشكل لافت مرتكبي جرائم أمن الدولة، وهي التهم التي تُسند إلى الناشطين السياسيين في العادة.[٧١] كما استُثني من العفو أشخاص رُفعت ضدهم دعاوى الحق المدني، ولذلك حثت الحكومة الموالين لها (وتحديدا في درعا) كي يرفعوا دعاوى مدنية ضد المعتقلين السياسيين.[٧٢]

وأما في المناطق الأخرى من سوريا، فغالبا ما استنسخت السلطات المحلية فيها ممارسات الحكومة المتمثلة في الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري. وفي إدلب، احتجزت هيئة تحرير الشام مدنيين وحالت دون حصولهم على تمثيل قانوني، أو الرعاية الطبية، وأشرفت على تنفيذ إعدامات خارج نطاق القضاء.[٧٣] وحرصت هيئة تحرير الشام بشكل خاص على استهداف الناشطين الذين انتقدوا قانون الأخلاق العامة الصادر عن الهيئة، فضلا عن استهداف الصحفيين الذين شكلت تغطيتهم الإعلامية انتقادات لحكم هيئة تحرير الشام.[٧٤] وارتكب الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا انتهاكات مماثلة في مناطق شمال سوريا. وتعرض الناجون من اعتقالات ميليشيات الجيش الوطني والقوات العسكرية المحلية وأجهزة الشرطة المدنية للتعذيب، والحرمان من الرعاية الطبية، والعنف الجنسي بحضور مسؤولين أتراك في بعض الأحيان.[٧٥] وعلى الرغم من أن ادعاء السلطات العسكرية والقضائية المحلية وفصائل الجيش الوطني أنها سعت لمساءلة

مرتكبي بعض الانتهاكات، والتذرع بأن حضور مسؤولين أتراك داخل منشآت الجيش الوطني قد ساهم أحيانا في التخفيف من حدة الانتهاكات المرتكبة بحق المحتجزين، تظل مثل هذه الإجراءات والتدابير المؤقتة قاصرة عن تلبية مقتضيات الالتزام بمنع التعذيب التي تقع على عاتق تركيا بموجب أحكام القانون الدولي.[٧٦]

وفي شمال شرق سوريا، عوّلت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) على الدعم المالي الذي تتلقاه من التحالف الدولي لهزيمة داعش، وسجنت نحو ١٠ آلاف رجل وفتى متهمين بالانتماء لتنظيم داعش. ويشكل السوريون نصف عدد هؤلاء المعتقلين تقريبا، ويُحتجز معظمهم بمعزل عن العالم الخارجي، الأمر الذي قد يعني تورط قسد في ارتكاب جريمة الإخفاء القسري على الأرجح.[٧٧] ولا تزال قسد تستفيد من دعم التحالف لها، وتحتجز نحو ٥١ ألف امرأة وطفل في مخيمات من قبيل مخيمي الهول وروج.[٧٨] وتظل جهود إعادة هؤلاء إلى أوطانهم غير كافية، ولا تتوفر خطة شاملة لمقاضاة المحتجزين، أو دراسة ملفاتهم، وإعادة إدماجهم حسب الاقتضاء. ولم ينجم عن وعود قسد المتكررة على صعيد ملاحقة مقاتلي داعش أي إجراء ملموس بهذا الخصوص.[٧٩] وختاما، تستمر قوات الأمن الداخلية التابعة لسلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا في احتجاز خصومها المدنيين، والعاملين في المنافذ الإعلامية المناوئة لها، وإن كان ذلك بوتيرة أقل مما كان معتادا في السنوات الماضية.[٨٠] ومع ذلك، زادت مخاطر تعرض الصحفيين للاعتقال عقب إصدار سلطات الإدارة الذاتية تعليمات جديدة تنظم قطاع الإعلام على إثر تداعيات محاولة التصدي بالسلاح لسلطة قسد في دير الزور.[٨١]

اللاجئون والعودة القسرية

في ٢٠٢٣، واجه اللاجئون السوريون عقبات في أوروبا والعالم العربي شكلت قيودا إضافية فُرضت على حقوقهم، وجعلتهم عرضة لخطر إعادتهم بشكل غير طوعي. ويرتبط ذلك بالحملة الراهنة لتطبيع العلاقات مع الحكومة السورية، بما في ذلك مبادرة عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية في أيار/ مايو ٢٠٢٣.

وفي لبنان، رحّل الجيش اللبناني آلاف السوريين، وبينهم أطفال قصر من دون مرافقة بالغين، في الفترة ما بين نيسان/ أبريل، وأيار/ مايو ٢٠٢٣. وعلى الرغم من العدد الضخم للاجئين السوريين في لبنان، والبالغ ١,٥ مليون لاجئ يشكلون ربع عدد سكان البلد، فلا يحمل سوى ١٧ بالمئة منهم تصاريح تسمح لهم بالإقامة بشكل قانوني داخل لبنان.[٨٢] وفي كانون الثاني/ يناير أيضا، أُنقذ ٢٠٠ لاجئ سوري عقب غرق قاربهم قبالة سواحل لبنان، ووردت مزاعم بأن الجيش اللبناني وضعهم على متن شاحنات عقب نقلهم إلى ميناء طرابلس، وتوجه بهم إلى الجانب السوري من معبر وادي خالد غير الرسمي على الحدود بين شمال لبنان وجنوب سوريا، وذلك على الرغم من أن معظم هؤلاء كانوا من المسجلين رسميا كلاجئين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وعقب عبور الحدود بهؤلاء السوريين، وردت تقارير أفادت بتعرضهم للاحتجاز على أيدي رجال بزي الجيش العربي السوري قبل أن يتمكن أقاربهم من دفع مبالغ لقاء إطلاق سراح البعض منهم.[٨٣]

وفي تركيا، تعهد الرئيس أردوغان بإعادة مليون سوري إلى مناطق شمال غرب سوريا، ولكن ذلك لم يحل دون قمع السلطات التركية للاجئين السوريين، وتواترت تقارير عن ترحيل بعضهم، وزادت الممارسات التمييزية بحقهم لا سيما في إسطنبول. ورُحل نحو ٢٠ ألف سوري من تركيا إلى سوريا في عام ٢٠٢٣،[٨٤] وذلك في انتهاك صارخ لاتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ التي وقعت تركيا عليها، وتحظر إعادة اللاجئين بشكل غير طوعي، وتلزم الدول الأطراف باحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية.[٨٥] ومن نافلة القول إن زلزال شباط/ فبراير الذي دمر تجمعات تركية وسورية على طول الحدود الجنوبية لتركيا قد شكل ضغطا إضافيا على الخدمات العامة في تركيا، وأجج خطاب الكراهية ضد اللاجئين، والتضحية بهم ككبش فداء، والتعرض لهم بمزيد من الاعتداءات.[٨٦] واتسمت استجابة تركيا لإغاثة منكوبي الزلزال بالتمييز الكبير ضد السوريين المقيمين داخل تركيا، وانتشرت تقارير على نطاق واسع تتحدث عن حرمانهم من الحصول على المساعدات الإغاثية ومصادرتها.

كما شهد هذا العام زيادة في عدد السوريين الذين حاولوا الوصول إلى أوروبا بقنوات نظامية وغير نظامية. وشهد النصف الأول من عام ٢٠٢٣ تقديم ٧٦ ألف سوري طلبات لجوء إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، وهو العدد الأكبر منذ ٢٠١٥-٢٠١٦،[٨٧] ولكن لا تزال الدول الأوروبية تُبدي ترددا في النهوض بمسؤولياتها على صعيد حماية اللاجئين.[٨٨] وعلى سبيل المثال، أدرجت الدنمرك طرطوس واللاذقية في قائمة المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة وتصنفها على أنها مناطق آمنة

لعودة السوريين إليها (فضلا عن تصنيف محافظتي دمشق، وريف دمشق كمناطق آمنة للعودة منذ عام ٢٠١٩). ويجعل هذا القرار اللاجئين السوريين في الدنمرك عرضة لخطر فقدان وضع الحماية المؤقتة الذي يتمتعون به.[٨٩]

وفي حزيران، يونيو ٢٠٢٣، غرقت سفينة تقل مهاجرين قبالة سواحل اليونان، لتكون ثاني أكبر حوادث غرق قوارب المهاجرين في عُرض البحر الأبيض المتوسط من حيث عدد الوفيات. وكانت السفينة تقل حينها نحو ٧٥٠ مسافرا، نجا منهم ١٠٤ فقط. وتجاهلت قوات خفر السواحل اليونانية التزاماتها الناشئة بموجب القانون الدولي، وتقاعست عن تقديم المساعدة حسب الأصول للسفن التي ترسل نداء استغاثة، وحالت دون لقاء وسائل الإعلام مع الناجين من الحادثة لاحقا. وعلاوة على ذلك، وردت مزاعم على لسان الناجين تفيد بأن قوات خفر السواحل اليوناني هي من تسببت بانقلاب السفينة وغرقها.

بلا عنوان

الرسام: محمد العماري

في ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٢٣، وقع ثاني أكبر حوادث غرق قوارب المهاجرين في عُرض البحر الأبيض المتوسط من حيث عدد الضحايا. وكانت السفينة تقل نحو ٧٥٠ شخصا انطلاقا من ليبيا، بينهم نحو ١٥٠ سوريا. وقيل إن ٣٥ سوريا فقط تمكنوا من النجاة. ولا يملك السوريون المجبرون على الفرار غالبًا أي خِيار سوى سلوك مسارات خطرة في ظل النقص الخطير في المسارات المتاحة أمام السوريين لطلب اللجوء بشكل نظامي. ويشمل أحد تلك المسارات السفر إلى ليبيا أولا، ومن ثم محاولة عبور المتوسط إلى أوروبا بحرا، وتتسم هذه الرحلات البحرية عبر المتوسط بشدة خطورتها وفقا للمنظمة الدولية للهجرة، وأدت إلى وفاة أكثر من ٢٧ ألف مهاجر غرقا أو عقب فقدان أثرهم في البحر الأبيض المتوسط منذ عام ٢٠١٤. ويرسم محمد العماري في لوحته المعنونة (بلا عنوان) فتاة صغيرة على لوحة متداخلة الألوان وقد ظهرت فوق رأسها عبارة "أيها البحر.. لماذا لم تخبر أمي بأنني لن أعود؟"، وذلك في إشارة إلى رحلات عبور الحدود المحفوفة بالمخاطر والمهالك عبر المتوسط التي حصدت أرواح الكثير من السوريين.

صورة للرئيس السوري، بشار الأسد، وكُتب فيها "سلاماً أيها الأسد، سلمت ويسلم البلد"

© صوت العاصمة

جهود العدالة

آخر مستجدات الولاية القضائية العالمية

شهد العام ٢٠٢٣ تحريك إجراءات عشرات المحاكمات المتصلة بسوريا، وشملت طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة، بينهم مسؤولون حكوميون سوريون، وعناصر من الميليشيات الموالية للنظام، ومقاتلو داعش. وشكلت المحاكمات التالية سوابق مهمة على هذا الصعيد:

ألقت الشرطة الألمانية يوم ٤ آب/ أغسطس ٢٠٢٣ القبض على أحمد ح.، وأسندت إليه تهمة قيادة ميليشيا موالية للحكومة في حي التضامن، ومزاعم بممارسة تعذيب المدنيين وابتزازهم عن طريق إجبارهم على العمل قسرا في أحد أحياء العاصمة دمشق.[٩٠] وشكلت هذه القضية محط اهتمام خاص عقب ظهور مقاطع فيديو مصورة في حي التضامن، وتظهر تنفيذ إعدامات ميدانية بحق رجال عُزل، فضلا عن تقارير أخرى من إعداد المركز السوري للعدالة والمساءلة سلطت المزيد من الضوء على عمليات الإعدام الميدانية التي تنفذها الحكومة السورية. ومن المتوقع أن تبدأ جلسات المحاكمة في هذه القضية في عام ٢٠٢٤.

وبتاريخ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣، أكد القضاء الفرنسي صدور مذكرة توقيف من قاضي التحقيق بحق كل من بشار وماهر الأسد، وغسان عباس، والعميد بسام الحسن على خلفية ضلوعهم في شن هجمات بالسلاح الكيميائي في آب / أغسطس عام ٢٠١٣ على دوما والغوطة الشرقية، تسببت بمقتل أكثر من ١٤٠٠ شخص كما زُعم.[٩١] وصرح محامو الضحايا في هذه القضية بالقول إن هذه الخطوة تشكل "تطورا إيجابيا."[٩٢] ولكن من غير المرجح أن يمثل الأسد أمام هيئة المحكمة في فرنسا لأنه يتمتع بالحصانة بحكم منصبه كرئيس دولة.[٩٣]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، حركت هولندا إجراءات دعوى ضد مصطفى أ.، العضو القيادي السابق في ميليشيا لواء القدس المتعاون مع أجهزة المخابرات السورية.[٩٤] وزُعم أن مصطفى اعتقل مدنيا في ٢٠١٣ داخل منزله في مخيم النيرب، وتم اقتياده إلى أحد السجون التابعة للمخابرات الجوية حيث تعرض هناك للتعذيب.[٩٥] ومن شأن هذه القضية أن تشكل سابقة قانونية مهمة تفتح الباب أمام ملاحقة عناصر الميليشيات بجريمة الانتماء لمنظمة إجرامية بهدف ارتكاب جرائم يعاقب عليها القانون الدولي. وصدر حكم على مصطفى بالسجن ١٢ سنة في مطلع كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤.

قاعدة البيانات الخاصة بقضايا الولاية القضائية العالمية: دشن المركز السوري للعدالة والمساءلة في ٢٠٢٣ نظام تعقب تطورات القضايا الجنائية المتعلقة بسوريا المنظورة أمام السلطات الوطنية، وهو قاعدة بيانات دُشنت في نيسان/ أبريل ٢٠٢٣، وتشمل معلومات عن ٢٥٠ قضية، وزُودت بخاصية البحث فيها حسب اسم المشتبه به في القضية، والتهم ذات الصلة. وتُدخل معلومات القضية في قاعدة البيانات إذا كان للفعل الجرمي الأساسي أثر مباشر على الضحايا من السوريين بصرف النظر عما إذا كانت التهم المسندة إلى المشتبه به متصلة بارتكاب جرائم وحشية أو جرائم الإرهاب. وسيُحدّث محتوى قاعدة البيانات مرتين سنويا، علماً بأن بيانات ٥٠ قضية أُضيفت دفعة واحدة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣.

محاكمة علاء م.

منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢، عقدت المحكمة الإقليمية العليا في فرانكفورت-ماين بألمانيا جلسات لمحاكمة الطبيب السوري، علاء م.، المتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في أكثر من واقعة عقب الادعاء عليه بإساءة معاملة مرضاه في مشفى حمص العسكري. وعُقدت أكثر من ١٢٠ جلسة في هذه المحاكمة، أدلى خلالها الكثير من الشهود، والخبراء، وضباط الشرطة بإفاداتهم. كما قدم الشهود الناجون من ضحايا هذا الطبيب وزملاؤه السابقون، وأصدقاؤه إفادات مؤثرة لإثبات التهمة عليه، أو دفعها عنه، وعُرضت أدلة مروعة عقب إجراء التحليل الجنائي لملفات قيصر أثبتت الممارسات الوحشية المنهجية التي اعتمدتها الحكومة السورية.

ومع ذلك، قاد عدد من الإفادات إلى المزيد من التشويش والإرباك أكثر مما أسهم في توضيح الصورة، وشابها الكثير من التعارض، والتشكيك بموثوقية وأصالة بعض الوثائق المعروضة، ووصلت الأمور إلى حد استدعاء محامي الدفاع بصفته شاهدا. وظلت مسألة حماية الشهود تشكل أحد التحديات الرئيسية المنبثقة عن المحاكمة، وخصوصا عقب تسريب معلومات حول هوية أحد الشهود من طرف مجهول، الأمر الذي دفع المحكمة فورا إلى فرض تدابير صارمة لمنع حصول المزيد من التسريبات، وظل ترهيب الشهود يشكل أحد الشواغل في هذا السياق.

تعرض عدد من الشهود أو أقاربهم داخل سوريا للتهديد أثناء الإدلاء بإفاداتهم أو قبلها. وأكدت أحدث التحقيقات التي أجراها المركز السوري للعدالة والمساءلة بواعث القلق حيال مراقبة الحكومة السورية لمواطنيها في الخارج وتعقبهم. وعلى الرغم من توفر الحماية للأفراد وعائلاتهم الموجودين في ألمانيا، تظل السلطات الوطنية غير قادرة على حماية أفراد عائلات الشهود المقيمين خارج ألمانيا. وأدى تكرار التهديدات إلى تردد بعض الشهود في الإدلاء بشهادتهم أمام المحكمة بكل حرية، وتسبب بتأخيرات ومخاوف أمنية للشهود وهيئة المحكمة.

وفي الوقت الذي حرص فيه فريق الدفاع على إنكار جميع التهم المسندة إلى موكله، أشارت المحكمة إلى وجود تحول في مجريات سير الأمور باتجاه احتمال إدانته، وأشعرت جميع أطراف القضية بنيتها توقيف علاء م. ووضعه في الحبس الاحترازي.[٩٦] وبناء على إفادات المدعي والزملاء السابقين، خلصت المحكمة إلى أنّ إدانة علاء م. بارتكاب ثلاث على الأقل من الجرائم المسندة إليه هو أمرٌ مرجّحٌ بصورة معقولة، وسيُفضي

مصطفى أ. في المحكمة

الرسام: آلان حاجي

في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣، مثُل القائد السابق لميليشيا لواء القدس الموالي للنظام، مصطفى أ. أمام محكمة مقاطعة لاهاي عقب اتهامه بارتكاب عدة جرائم تشمل جرائم حرب، وجرائم صد الإنسانية على صلة بالاعتقال العنيف لأحد الأشخاص تعرض لاحقا للتعذيب والقتل على أيدي المخابرات الجوية. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤، أُدين مصطفى بارتكاب عدد من تلك الجرائم، وحُكم عليه بالسجن ١٢ سنة. وتمكن المستشار القانوني في المركز السوري للعدالة والمساءلة، آلان حاجي، من حضور عدد من جلسات المحكمة، وتسنى له أن يوثق برسم يدوي يُظهر مصطفى أ. أثناء المرافعات الافتتاحية في ظل حظر استخدام الكاميرا داخل قاعة المحكمة.

إلى الحكم عليه بالسجن لمدة لا تقل عن ٣ سنوات بتهمة ارتكاب جرائم تهدد حياة الآخرين، وتخالف أحكام القانون الدولي. ومع ذلك، لا يظهر أن المحكمة تستبق الأمور حيال صدور حكم بالإدانة، أو التوصل إلى قرار في القريب العاجل، لا سيما مع استمرار عقد جلساتها المجدولة حتى أيلول/ سبتمبر، وهو ما سيعني استمرار مدة المحاكمة لأكثر من سنتين.[٩٦]

مقاضاة المقاتلين الأجانب/ العناصر المنتمية لداعش

شهدت مختلف مراحل النزاع سفر آلاف المقاتلين الأجانب إلى سوريا، والمشاركة في الأعمال القتالية هناك. ووجد الكثير من هؤلاء نفسه حبيسا داخل سوريا، ومحتجزا من دون توجيه التهم إليه. وتشكل مسألة إعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم فرصة لمحاكمتهم في بلدانهم الأصلية، ولكن ثمة تحديات تواجه الدول على صعيد التحقيق مع المشتبه بارتكابهم جرائم (دولية) في سوريا، ومقاضاتهم.

وعموما، سجل المركز السوري للعدالة والمساءلة تحريك دول مختلفة لأكثر من ٥٢ قضية لمقاضاة مقاتلين أجانب في ٢٠٢٣ تركز معظمها في بلدان الاتحاد الأوروبي تليها كندا، وأستراليا، والولايات المتحدة. وأُسند إلى هؤلاء تهم الإرهاب فضلا عن التركيز بشكل متزايد على اتهامهم بارتكاب جرائم دولية أساسية من قبيل الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، الأمر الذي يفسر طول مدد الأحكام بالسجن الصادرة على ذمة هذه القضايا. وأدينت في ألمانيا عضوة سابقة في تنظيم داعش، تُدعى نادين ك.، بتهمة الإرهاب، وارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية بحق النساء الإيزيديات،[٩٧] وحُكم عليها بالسجن مدة تسع سنوات وثلاثة شهور.[٩٨] كما حُكم في المملكة المتحدة على إيين ديفيس، أحد عناصر المجموعة المعروفة باسم "البيتلز" أو خنافس داعش، بالسجن ثماني سنوات عقب ترحيله من تركيا التي سُجن فيها أيضا على ذمة قضايا الإرهاب.[٩٩] ونظرا لصدور حكم سابق بإدانته في تركيا، بما في ذلك الانتساب لعضوية منظمة إرهابية، أسند الادعاء في المملكة المتحدة إليه تهمة حيازة سلاح لأغراض إرهابية وتمويل الإرهابيين بموجب أحكام قانون مكافحة الإرهاب النافذ في المملكة المتحدة.[١٠٠] وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت إحدى المحاكم الاتحادية في ولاية فرجينيا الأمريكية حكما بالسجن ٢٠ سنة على أليسون فلوك-إركين بتهمة "تقديم دعم عسكري لمنظمة إرهابية أجنبية"،[١٠١] حيث أُدينت أليسون المنحدرة من ولاية كانساس بقيادة كتيبة نسائية شكلها تنظيم داعش باسم "كتيبة نسيبة" لتدريب فتيات في سن العاشرة على كيفية استخدام البنادق الآلية من طراز كلاشنكوف (AK-٤٧)، والقنابل اليدوية، والأحزمة الناسفة.[١٠٢]

ومع استمرار جهود إعادة مقاتلي داعش إلى بلدانهم الأصلية، ينبغي للدول أن تزيد من حالات إعادة الذكور إلى أوطانهم من مكان احتجازهم في سوريا، لا سيما وأنهم يشكلون جُلّ الجناة الذين ارتكبوا أشد الجرائم خطورة. وينبغي للدول أيضا أن تنظر بمزيد من التمحيص في حالات النساء المعادات إلى أوطانهن، لا سيما وأنهن يُعاملن في أغلب الأحوال كشاهدات لاحول لهن ولا قوة، مع تجاهل إمكانية أن يكنّ مشاركات فاعلات في الفظائع المروعة التي ارتكبها تنظيم داعش.

القضية ضد سوريا في محكمة العدل الدولية: في حزيران/ يونيو ٢٠٢٣، قدمت الحكومتان الهولندية والكندية طلب تحريك إجراءات دعوى أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي ضد الحكومة السورية بتهمة انتهاك أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب، وطالبتا المحكمة بإصدار تدابير مؤقتة، وهو ما حصل في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣، حيث أمرت المحكمة الحكومة السورية بالتوقف فورا عن ممارسة التعذيب والاعتقال التعسفي، وأن تحفظ الأدلة المتعلقة بارتكاب تلك الأفعال. وتُعد محكمة العدل الدولية أعلى محكمة دولية تفصل في المنازعات بين الدول، وتبت في مسؤولية الدولة من عدمها عن ارتكاب أفعال بعينها، ولكنها لا تنظر في إثبات جرم أفراد بعينهم، بما في ذلك إثبات المسؤولية الفردية عن ارتكاب جريمة التعذيب المحرمة دوليا. ومع ذلك، فمن شأن صدور قرار بهذا الخصوص عن المحكمة ضد الحكومة السورية أن يشكل أهمية من باب الإقرار بمسؤولية الحكومة عن أنظمة الإساءة والانتهاكات، واستعماله أساسا لعزل النظام دوليا، وفرض عقوبات عليه، واتخاذ غير ذلك من التدابير والإجراءات الدبلوماسية بحقه. وتواصلت الحكومة الهولندية مع منظمات المجتمع المدني السورية كي تدرج وجهات نظرها وما بحوزتها من أدلة ضمن ملفات الطلب المقدم إلى محكمة العدل الدولية. وستفصل المحكمة في موضوع القضية أو جوهرها عقب انتهاء أطراف القضية من مرافعاتهم، ومن المتوقع أن يستغرق ذلك عدة سنوات.[١٠٣]

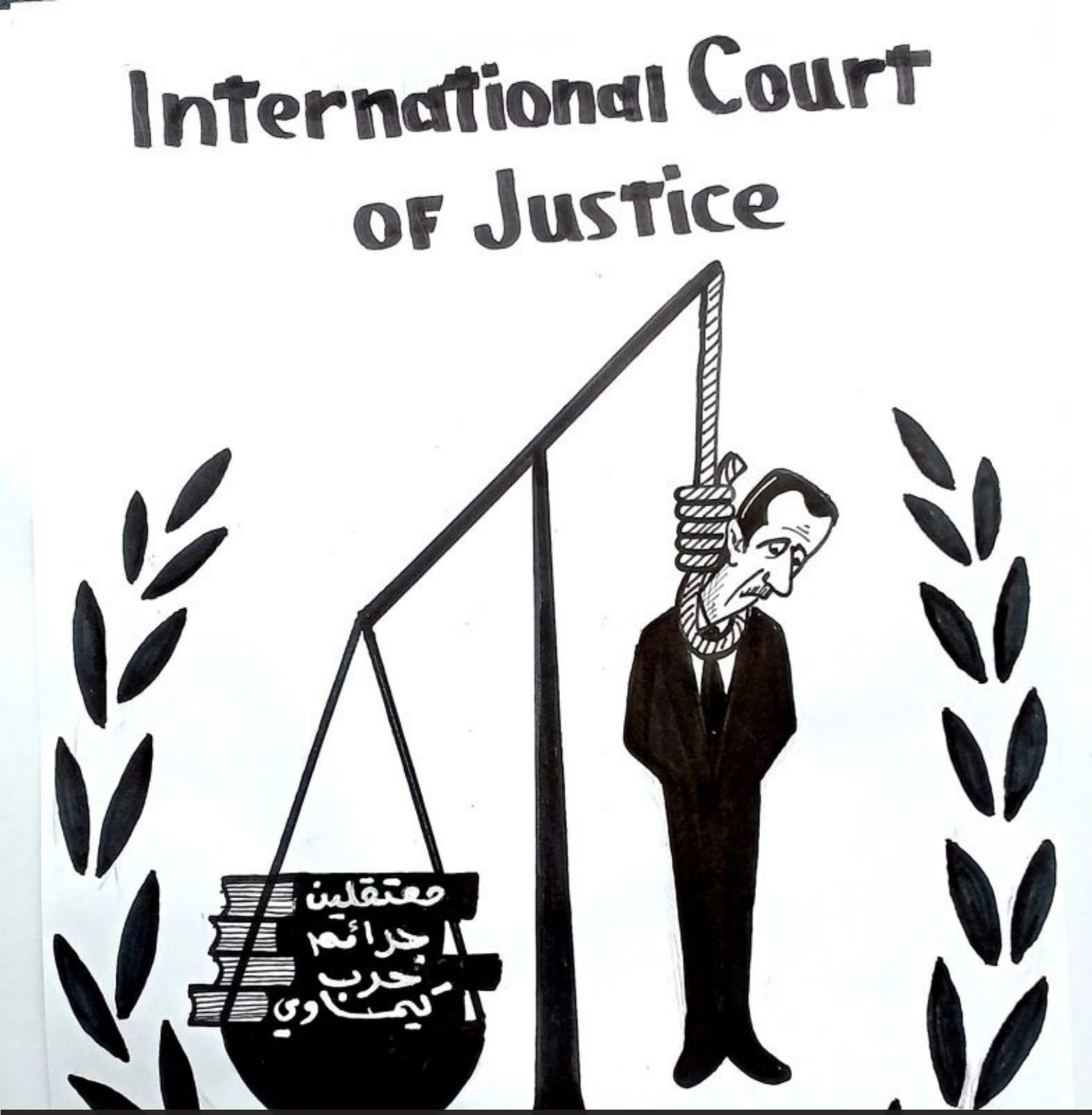

محكمة العدل الدولية

الفنان: حسام سعدي

في ٨ حزيران/ يونيو ٢٠٢٣، قدمت كل من كندا وهولندا طلبا لدى محكمة العدل الدولية كي ترفع دعوى ضد الحكومة السورية جراء ارتكابها التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان، والتمستا منها بأن تصدر أوامر مؤقتة تلزم الحكومة السورية بالتوقف عن تلك الممارسات إلى حين صدور قرار المحكمة القطعي. ويصور الرسم الكاريكاتوري بريشة حسام سعدي بشار الأسد مشنوقا بإحدى كفتي ميزان العدالة بعد أن رجحت الكِفة الثانية جراء ثقل وزن ملفات الأدلة التي تدينه بارتكاب الجرائم.

التحقيق في قضايا المفقودين

في حزيران/ يونيو ٢٠٢٣، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة[١٠٤] لصالح اعتماد قرار تنشأ بموجبه آلية جديدة باسم "المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية" (IIMP)، ومُنحت ولاية الكشف عن مصير المفقودين في سوريا، وتقديم الدعم للضحايا وعائلاتهم. وكُشف في كانون الأول/ ديسمبر النطاق عن اختصاصات[١٠٥] المؤسسة الجديدة التي من المفترض أن تبدأ عملها اعتبارا من ١ نيسان/ أبريل ٢٠٢٤.

ولكن ظل الكثير من الأسئلة المتعلقة بمستقبل المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين دون إجابة، وتحديدا كيفية ترتيب أولويات التحقيق في القضايا. وتنص اختصاصات المؤسسة على توسيع نطاق ولايتها بحيث تشمل المفقودين من ضحايا الإخفاء القسري، أو العمليات العسكرية، أو النزوح، أو الظروف غير المرتبطة بالنزاع المسلح، أو انتهاكات محددة لحقوق الإنسان.

ومن المرجح أن تركز الجهود المبدئية للمؤسسة المستقلة في عام ٢٠٢٤ على توضيح دورها وأولوياتها على صعيد التحقيقات بادئ الأمر فضلا عن تدريب وإرشاد وتوجيه موظفيها. كما ينبغي لها أن تتواصل مع المنظمات والجمعيات السورية حرصا على إدماج ما يتوفر بحوزتها من وثائق وخبرات ضمن عمل المؤسسة. ولكن يظل التحدي الأكبر الذي يواجه المؤسسة الجديدة متمثلا في عدم إمكانية دخولها إلى سوريا، ما قد يمنعها من إحراز تقدم ملموس في التحقيقات. وبموجب السيناريو المثالي، فمن المنتظر أن تضطلع المؤسسة المستقلة بدور تحقيقي وآخر دبلوماسي في الوقت نفسه، وذلك من خلال العمل مباشرة مع الحكومة السورية حرصا على تعاونها في ملف المفقودين. وعلى هذا الصعيد، يشكل اشتراط أن يرأس المؤسسة شخص برتبة "مساعد الأمين العام للأمم المتحدة" خطوة في الاتجاه الصحيح.

وفي الأثناء، يستمر المركز السوري للعدالة والمساءلة، وشريكه فريق شؤون المفقودين والطب الشرعي السوري، في إجراء تحقيقات في قضايا المفقودين في المناطق السورية التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش. كما دشن المركز شراكة جديدة مع مؤسسة غواتيمالا لأنثروبولوجيا الطب الشرعي بهدف تعديل المنهجيات والأساليب التي طورتها المؤسسة في غواتيمالا وتكييفها بما يواطئ السياق السوري لا سيما على صعيد تحليل عينات الحمض النووي من أجل تحديد هويات رفات الضحايا التي يتم انتشالها في مناطق شمال شرق سوريا.

ووثق المركز والفريق تفاصيل أكثر من ٦٠٠ قضية متعلقة بالمفقودين، و٢٠٠ من مراكز الاحتجاز التابعة لداعش، و٤٠ مقبرة جماعية، ويمكن البحث في تفاصيلها وتحليلها من خلال قاعدة البيانات الخاصة بالمركز، والذي اعتمد في عمله هذا على محتوى المقابلات التي أجراها مع أفراد عائلات الضحايا، والناجين، وشهود من داخل التنظيم، وصور الأقمار الصناعية، ومعلومات من المصادر المفتوحة، والزيارات الميدانية إلى مواقع المقابر الجماعية والسجون ومنشآت الحجز السابقة. ويُشار في هذا المقام أيضا إلى أهمية مجموعة صغيرة من الوثائق بحوزة المركز تشمل بعض مراسلات تنظيم داعش، ودورها في إنجاز هذا العمل. كما حرص المركز على الاستفادة من مقتضيات قانون حرية المعلومات كي يتمكن من الوصول إلى وثائق المراسلات الإدارية لداعش المتوفرة بحوزة الولايات المتحدة نظرا لأهمية المعلومات الواردة فيها حول مصير المفقودين.

ونشر المركز في مطلع العام ٢٠٢٤ نتائج تحقيق أجراه تعقب من خلاله المحطات التي مر بها أفراد مجموعة من المدنيين اعتُقلوا في شمال شرق سوريا، ونُقلوا إلى سجن داعش في سد المنصورة، قبل أن تنقطع أخبارهم هناك. ونجح فريق التحقيق في المركز في الربط بين ذلك السجن ومواقع مقابر جماعية يُعتقد أنها تضم رفات الضحايا الذين أُعدِموا في سجن سد المنصورة. وتُرسي مثل هذه الجهود قواعد العمل المرتبط بتحليل عينات محددة من الحمض النووي العائد للرفات البشرية في تلك المقابر.

العقوبات (الجزاءات)

في شباط/ فبراير ٢٠٢٣، أجازت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة بعض الاستثناءات من تطبيق نظام الجزاءات (العقوبات) في معرض الاستجابة للاحتياجات الناجمة عن الزلزال في سوريا وتركيا من أجل تيسير تحويل ونقل المساعدات المالية والعينية إلى المناطق التي دمرها الزلزال في شمال غرب سوريا.[١٠٦] واتسمت تلك الاستثناءات باتساع نطاقها جراء إصدار الولايات المتحدة "الرخصة العامة ٢٣" لتعليق العمل مؤقتا بجميع الجزاءات التي من شأنها أن

زيارة فريق المركز السوري للعدالة والمساءلة إلى مؤسسة غواتيمالا لأنثروبولوجيا الطب الشرعي لمعرفة المزيد عن طرق المؤسسة في الحفاظ على الرفات البشرية، واستخدام عينات الحمض النووي في تحديد هوية ضحايا الحرب الأهلية في غواتيمالا.
©مؤسسة غواتيمالا لأنثروبولوجيا الطب الشرعي

تعرقل جهود التعافي، وبحيث تتيح للمؤسسات المالية تحويل الأموال إلى أطراف داخل سوريا، بل وتحويلها لصالح الحكومة السورية نفسها إذا ثبُت أن المساعدات الإغاثية ستوجه فعليا نحو دعم جهود إغاثة منكوبي الزلزال.[١٠٧]

(لمزيد من المعلومات حول العقوبات المتعلقة بتجارة الكبتاغون، راجع القسم الخاص بالموضوع في الصفحة ١٠ من تقرير المركز).

وعلى الرغم من تلك الجهود، عرقلت العقوبات المطبقة منذ مدة تعزيز فعالية جهود إغاثة منكوبي الزلزال في سوريا، وتسببت قبل وقوع الزلزال بحصول نقص خطير في المستلزمات الطبية والإنسانية اللازمة لتعزيز فعالية جهود الاستجابة للأزمة الإنسانية. كما حصل نقص حاد في قطع الغيار للمعدات الطبية من قبيل أجهزة التصوير بالأشعة السينية، والرنين المغناطيسي، وأجهزة التنفس الاصطناعي، وهذا إذا توفرت تلك الأجهزة أصلا.[١٠٨] ومع أن العقوبات لم تُطبق أبدا على مواد الإغاثة والمساعدات الإنسانية المتجهة إلى سوريا،[١٠٩] أدى إفراط الشركات في الخوف من الغرامات الباهظة التي يفرضها نظام الجزاءات إلى عدم توفر المعدات المطلوبة، وبالغت تلك الشركات في الامتثال ذاتيا للعقوبات، ورفضت إتمام أي معاملات مع سوريا جملة وتفصيلا بدلا من أن تدرس كل حالة على حدة، وتبت فيما إذا كانت خاضعة للعقوبات أم لا.[١١٠]

وحتى بعد أن مددت الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي وغيرها من الاقتصادات المتقدمة فترة الاستثناءات من العقوبات لمدة ٦ شهور أخرى، وأصدرت تعليمات واضحة بأنها تجيز تدفق الأموال والمواد الإغاثية، لم يُتح لسلاسل الإمداد من البلدان الغربية إلى سوريا الوقت الكافي للتعافي من ضمور نشاطها التجاري سابقا جراء انقطاعها وتوقفها بمجرد نشوب النزاع في سوريا. كما أخفقت الولايات المتحدة في التخفيف من صرامة نظام رقابتها المفروض على الصادرات، الأمر الذي حال دون استيراد المعدات الثقيلة اللازمة لعمليات الإنقاذ وإعادة الإعمار.[١١١] وعلى الرغم من أن بعض الاستثناءات ظلت سارية المفعول حتى مطلع عام ٢٠٢٤ لا سيما الاستثناءات الممنوحة من الاتحاد الأوروبي، حال تعليق العمل بالرخصة العامة ٣٢ في آب/ أغسطس من طرف الولايات المتحدة دون تحقيق التعافي الكامل على الأرجح في المناطق المنكوبة شمال غرب سوريا.[١١٢] ومع الإقرار بأهمية دور نظام الجزاءات في بطء الاستجابة لكارثة الزلزال، وضرورة النظر في كيفية التخفيف من آثاره مستقبلا، فلا يمكن إغفال الدور السلبي لعوامل أخرى تشمل احتمال تدخل الحكومة السورية وغيرها من الأطراف الفاعلة في نظام المساعدات، وتحويل مسار المواد الإغاثية عن وجهتها، وقلة عدد المعابر التي يُسمح بعبور المساعدات الأممية من خلالها، وهي عوامل ساهمت أيضا في عرقلة جهود التعافي من آثار الزلزال.

وختاما، شكلت العقوبات التي فرضها مكتب مراقبة الأصول الخارجية على اثنتين من الميليشيات المسلحة، وهما: فرقة سليمان شاه، وفرقة الحمزة تطورا ملحوظا، ولكن تراجعت أهمية هذه الخطوة أمام التركيز على جهود التعافي من الزلزال.[١١٣] وتبسط الفرقتان سيطرتهما على مناطق واسعة في شمال غرب سوريا بشكل مبهم وغير واضح، وهما متهمتان بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تشمل العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، والإعدامات الميدانية، والتعذيب، واختطاف المدنيين بهدف ابتزاز مبالغ طائلة من ذويهم لقاء إطلاق سراحهم. كما أدرج اسم قائد فرقة الحمزة، سيف بولاد أبو بكر، على قائمة الجزاءات بالإضافة إلى ثلاثة من عناصر فرقة سليمان شاه، هم: وليد حسين الجاسم، والسفير أوتو، وقائد الفرقة محمد حسين الجاسم، المعروف بين العامة باسم "أبو عمشة". وسبق للمركز السوري للعدالة والمساءلة وأن طالب في ٢٠٢٢ بإدراج أبي عمشة في قائمة الجزاءات بعد أن كشف تحقيق المصادر المفتوحة الذي أجراه المركز النقاب عن حجم إمبراطوريته الاقتصادية التي تصل قيمتها لعدة ملايين من الدولارات يمارس نشاطه من خلالها بين سوريا وتركيا، فضلا عن ضلوعه في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وبما أن تلك الأطراف في النزاع لها تعاملات تجارية داخل تركيا قد تجعلها عرضة للعقوبات الغربية، فمن شأن إدراجها على قائمة الجزاءات أن يرسل بإشارة واضحة للميليشيات في سوريا مفادها أن انتهاك حقوق الإنسان ليس مجرد مخاطرة اقتصادية وحسب، وإنما قد يقوض من رصيدها السياسي عندما تتذرع بأنها تقاتل الحكومة السورية "الظالمة."

سوريون في طابور انتظار الوقود، ويظهر رجل يحمل حطبا على دراجته الهوائية
©صوت العاصمة

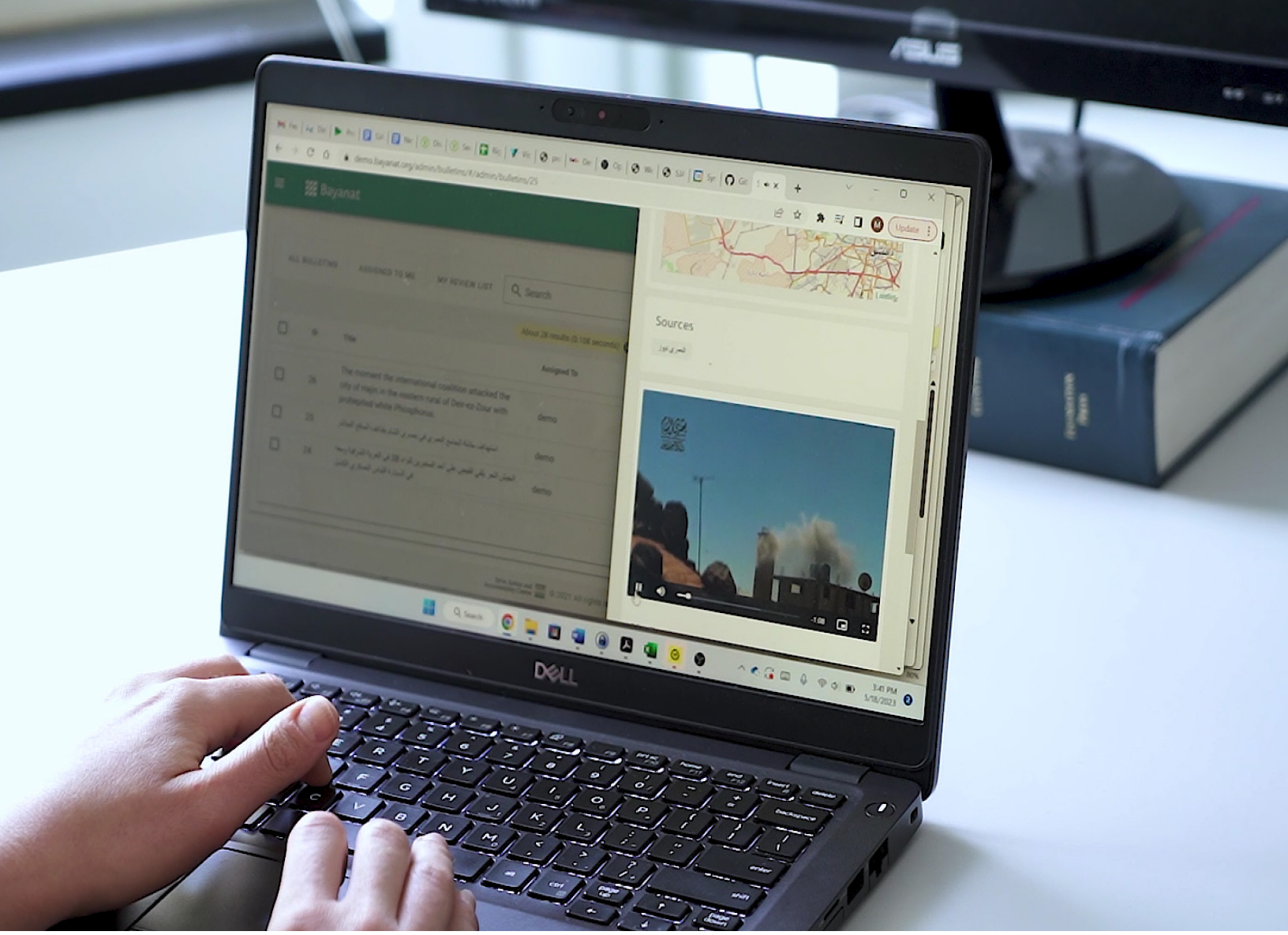

برمجية بيانات: أدرك المركز السوري للعدالة والمساءلة منذ تأسيسه مدى الحاجة لتطوير نظام توثيق محوسب ومعقد يصلح لاستخدامه في حفظ وتحليل كميات ضخمة من الوثائق المفتوحة المصدر حول النزاع السوري إضافة إلى دعم الجهود الدولية الرامية إلى محاسبة الجناة. واستجابةً لهذه الاعتبارات، استحدث المركز برمجية تكون أداةً لإدارة بيانات المصادر المفتوحة، وأطلق عليها اسم "بيانات" (Bayanat)،[١١٤] وذلك لاستخدامها في حفظ الأدلة المتعلقة بالنزاع السوري وتخزينها، بما في ذلك حفظ وتخزين أكثر من ١,٤ مليون مقطع فيديو مصور جُمعت من مصادر عبر الإنترنت. كما صُممت برمجية (بيانات) كأداة لمساعدة القائمين على جهود التوثيق في تحليل الأدلة كونها تركز على الروابط والعلاقات التي تجمع بين الأدلة، وخصائص بحث أساسية لمساعدة المعنيين بالتوثيق والتحليل في الربط بين مختلف الوثائق، ومقاطع الفيديو، والصور الفوتوغرافية في معرض تحليل وقائع الانتهاكات.

كما حرص المركز السوري للعدالة والمساءلة على أن يجعل من (بيانات) أداةً ومصدرا مفتوحا بما يتيح للمنظمات الأخرى تنظيم بياناتها الخاصة وتحليلها. وفي ٢٠٢٣، أدخل المركز عددا من أوجه التحسين والتطوير على برمجية (بيانات) بما عزز من سهولة استخدام تطبيقاتها، وطور من خصائصها الأمنية لإثراء تجربة استخدامها. كما حرص المركز على إتاحة برمجية (بيانات)، وأداة منهجية تحليل المصادر المفتوحة للعموم، وطور واجهة تفاعلية من برمجية (بيانات) متوفرة باللغات الإسبانية، والفرنسية، والأوكرانية إلى جانب اللغتين العربية والإنجليزية. ويقدم المركز حاليا خدمات الدعم والمساندة والتدريب على استخدام أداة (بيانات) للمنظمات الشريكة المعنية بالعمل التوثيقي في بوروندي، والعراق، وسريلانكا، وسوريا، والسودان، وتركيا، وأوكرانيا.

التكنولوجيا وحقوق الإنسان

في ٢٠٢٣، داومت المنظمات المعنية بسوريا على استخدام التكنولوجيا والبيانات في توجيه جهودها المتعلقة بالتوثيق، والمساءلة، وتسجيل أعداد الإصابات في سوريا. وظلت الملامح الرئيسية للأعمال المتعلقة بالعدالة وتحقيق المساءلة في سوريا تتسم عموما بالتركيز على حفظ الأدلة المتاحة من مصادر مفتوحة وتحليلها، بما في ذلك استخدام الأدوات التكنولوجية اللازمة لتوثيق الانتهاكات وحفظ أدلتها بشكل دقيق وآمن.

ويدرك المركز وغيره من المنظمات التي تركز في عملها على سوريا طبيعة المخاطر المتصلة بمسألة تخزين المعلومات عبر الإنترنت، وأهمية تعزيز الخصائص الأمنية للأدوات التكنولوجية المستخدمة في تخزين البيانات وتحليلها. ولهذه الأسباب، حرص المركز على إعطاء الأولوية لإدخال تحسينات على الخصائص الأمنية لبرمجية بيانات في عام ٢٠٢٣ التي أصبحت أداة متاحة للعموم عبر منصة (GitHub). وطور قسم تكنولوجيا المعلومات لدى المركز، وشركة (Developer Full Stack) خاصية[١١٥] إضافية تتيح للمستخدم استخدام مفاتيح (FIDO٢) الأمنية لتسجيل الدخول إلى برمجية (بيانات)، وهي طريقة ثنائية العوامل للتحقق والاستيقان من صحة بيانات تسجيل الدخول، مشفوعة بمفتاح أمني مادي، وتمنح المنظمات الراغبة في استخدام (بيانات) طبقة إضافية من طبقات أمن البيانات لدى استخدام هذه الأداة.

وفي ٢٠٢٣، أدخل فريق تكنولوجيا المعلومات في المركز تحسينات أخرى على (بيانات) تعزيزا لتجربة المستخدم، ولتمكين المنظمات ذات القدرات التقنية المحدودة من تسجيل الدخول لبرمجية (بيانات). وشملت أوجه التحسين إضافة لوحة (قياس) البيانات الإدارية التي تتيح للمستخدم تغيير ضبط إعدادات برمجية "بيانات" (من حيث تعديل الضبط التلقائي لمواقع الخرائط، ومعلومات تخويل المستخدمين، وما إلى ذلك من خصائص) بنقرة واحدة على زر ضبط إعدادات النظام بدلا من الاضطرار للاستعانة بخبير تكنولوجيا المعلومات لتغيير الإعدادات في شفرة البرمجية. وحرصا على أن تعود الخصائص الجديدة بالنفع على مستخدمي البرمجية، تعاقد المركز السوري للعدالة والمساءلة مع منظمة (Superbloom)،[١١٦] الخبيرة في اختبار مدى قابلية استخدام البرمجيات وسهولتها كي تعمل مع خمسٍ من المنظمات التي تستخدم برمجية بيانات، ومعرفة رأيها في الخصائص الجديدة التي تُضاف إلى برمجية (بيانات). والمركز ماضٍ في التعامل مع برمجية (بيانات) كاستثمار طويل الأجل في مجال العدالة والمساءلة في سوريا، وعاكفٌ على تحقيق المستوى الأمثل من أداة الشفرة البرمجية توخيا لجعلها أكثر كفاءة، وصيانتها للحيلولة دون حصول مشكلات قد تطرأ مستقبلا.

التوثيق

حرص السوريون منذ عام ٢٠١٢ على تصنيف أرشيف تفصيلي لملايين مقاطع الفيديو، وإفادات الشهود، والوثائق جعل من النزاع السوري أحد أكثر الأحداث توثيقا في تاريخ البشرية. وداومت المنظمات السورية طوال عام ٢٠٢٣ على النهوض بمهمة توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وهي مهمة حافلة بالتحديات تشمل إجراء المقابلات مع الناجين بالتزامن مع محاولات الحفاظ على سلامة الأدلة المتوفرة. وكُلف القائمون على عمليات التوثيق بمهام إضافية تركز على التوصل إلى حيثيات معينة من الأدلة توخيا لتعزيز التحقيقات الجنائية الجارية حاليا.

التحقيقات والاستقصاءات: وثائق المصادر المفتوحة

نشر فريق محققي المصادر المفتوحة (OSINT) في المركز السوري للعدالة والمساءلة خمسة تقارير هذا العام توثق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بحق السوريين، وأبرز أول تقارير عام ٢٠٢٣ كيف تعمّدت الحكومة السورية استخدام كاسحات الألغام ضد المدنيين ومنشآت البنية التحتية الرئيسية، وأورد تفاصيل أربع وقائع تُظهر الإجراءات التي تعمدت الحكومة من خلالها إلحاق أفدح الأضرار والأذى بالسكان المدنيين وترويعهم. كما عمل فريق محققي المصادر المفتوحة في المركز طوال العام على إجراء تحقيقات كشفت النقاب عن شبكة مراقبة عالمية تُدار من خلال السفارات السورية في الخارج، وأوضحت الأساليب التي تلجأ الحكومة إليها في الهجوم على مخيمات النازحين، وسلطت الضوء على قصف الحكومة السورية للمرافق والمنشآت التعليمية أثناء الدوام المدرسي أحيانا. وتؤكد نتائج التحقيقات مدى الحاجة إلى التدخل الدولي، وفتح مسالك لتحقيق المساءلة.

وفي معرض كشف تفاصيل استخدام الحكومة السورية لشبكة مراقبة واسعة النطاق تستهدف السوريين في الخارج، حرص

فريق محققي المصادر المفتوحة في المركز على تحليل ما يربو على ١٤ ألف وثيقة، وكشف النقاب عن وجود عملية مراقبة على نطاق عالمي بتنسيق من السفارات السورية في مختلف البلدان. واكتشف الفريق أن الحكومة السورية قد جمعت معلومات استخبارية عن عناصر "المعارضة"، والصحفيين، والناشطين، واستعملتها في ترهيب وتهديد عائلات الشهود المشاركين في قضايا ومحاكمات تُجرى في أوروبا حاليا بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية. كما وثق المركز، ولا يزال، عددا من الوقائع التي ثبُت من خلالها أن ترويع الشهود وتهديدهم أدى إلى اعتذار أحد الشهود الرئيسيين عن الإدلاء بإفادته. ومن المتوقع أن تؤدي إعادة فتح السفارات السورية في بعض البلدان إلى زيادة مستويات المراقبة، وجعل السوريين في الخارج عرضة للخطر، وتقويض احتمالات تحريك قضايا بموجب الولاية القضائية العالمية مستقبلا.

وفي تموز/ يوليو، نشر المركز السوري للعدالة والمساءلة تحقيقا ركز على استهداف الجماعات المسلحة لمخيمات النازحين في سوريا. وتمكن محققو المركز من تحديد تفاصيل أربع هجمات والتحقق منها عقب أن طالت ٤ مخيمات مختلفة مخصصة للنازحين في اللاذقية وإدلب، حيث استُهدفت ثلاثة مخيمات منها على أيدي قوات الحكومة السورية وحلفائها. واعتادت الطائرات المقاتلة في بعض الوقائع أن تحوم أو تحلق فوق المنطقة أكثر من مرة في مهمات استطلاعية لاستكشاف مواقع المخيمات قبل أن تلقي بذخائرها فوقها. وتمكن التحقيق من أن يثبت سابق معرفة الحكومة السورية وحلفائها بوجود مدنيين داخل تلك المخيمات المخصصة للنازحين من دون أن يردعها ذلك عن قصفها. كما شهدت بعض الحالات استخدام القوات السورية والروسية ذخائر عنقودية يحظر القانون الدولي استخدامها ضد المدنيين.[١١٧] وثبت في كل واقعة حرص المحققون على تحليل تفاصيلها وجود معلومات مسبقة بحوزة القوات السورية أو الروسية تفيد بوجود مخيمات النازحين في تلك المواقع المستهدفة، أو أنه توفرت معلومات عامة تشير إلى مواقعها، ولكن ذلك لم يردعها عن استطلاع المواقع، رغم أنها تمكنت من تحديد هويتها كمخيمات للنازحين قبل أن تقدم على قصفها.

وحرص آخر تحقيقات المركز في عام ٢٠٢٣ على تحليل كيف تعمدت قوات الحكومة السورية استهداف المرافق والمنشآت المدرسية. ويورد التقرير ومقطع الفيديو القصير المرافق له من إعداد فريق التحقيقات في المركز تفاصيل أربع هجمات طالت مبانيَ مدرسية في أنحاء مختلفة من سوريا، الأمر الذي كشف النقاب عن وجود نظام منهجي لاستهداف تلك المنشآت بما شكّل تهديدا أرعنا لحياة التلاميذ. كما كشفت وثائق صادرة عن الحكومة السورية، وتمكن المركز من الحصول عليها، أنها كانت على علم كامل بإقدامها على استهداف مبانٍ مدرسية، لا بل وأشارت الوثائق إلى تعمد قصف نفس المباني المدرسية أكثر من مرة في غضون أقل من شهر واحد، وكشفت كيف ظلت الحكومة السورية مصرة على المداومة على قصف المدارس على الرغم من سابق علمها، أو ينبغي لها أن تكون قد علمت على الأقل، بأنها مبانٍ تؤوي تلاميذ وليس عناصر مسلحة، مما أدى إلى وقوع وفيات في صفوف الأطفال.

وتوخيا لتوحيد مسارات التحقيق وتسريع وتيرتها، داوم المركز السوري للعدالة والمساءلة على تطبيق استراتيجيات وحلول مبتكرة في سياق عمل فريقه المعني بتحقيقات المصادر المفتوحة الذي اعتمد هذا العام تقنية الذكاء الاصطناعي في التعرف على وجوه الأشخاص ضمن مجموعة الأدوات التي تتيح للمحققين التعرف بسرعة على أهم الأفراد الظاهرين في الصور ومقاطع الفيديو المخزنة في قاعدة بيانات برمجية (بيانات). كما حرص المركز على الاستمرار في استخدام واستهداف جميع منصات التواصل الاجتماعي في سياق تحقيقاته فضلا عن كشف النقاب عن أرشيف ضخم من التسجيلات الصوتية والمرئية والوثائق المطبوعة من إعداد داعش، ويحتفظ فريق تحقيقات المصادر المفتوحة بها في برمجية (بيانات).

التوثيق الميداني

تشمل الجهود التي يبذلها المركز السوري للعدالة والمساءلة على صعيد التوثيق جزئية محورية تتمثل بجمع إفادات الشهود عن طريق إجراء مقابلات ميدانية معهم في مختلف مناطق سوريا، حيث تُعد المقابلات ذات أهمية محورية في تأييد الأدلة، وتحديد هوية الجناة بشخصهم، وإعداد سردية أو رواية تاريخية للأحداث تحيط بوجهات نظر الناجين، وقصص الضحايا وتخليد ذكراهم. وفي ٢٠٢٣، أجرى المركز ٢٧٦ مقابلة في أماكن متنوعة ضمن المناطق الأربع الرئيسية الموزعة حسب هوية الجهة المسيطرة عليها سياسيا، وهي: (١) المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية؛ (٢) المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية "قسد" في شمال شرق سوريا؛ (٣) الأراضي التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام والجماعات

الحليفة لها؛ (٤) منطقة شمال غرب سوريا الواقعة تحت الاحتلال التركي وسيطرة الجيش الوطني السوري وغيره من الجماعات المدعومة من تركيا. وتسنى توثيق طائفة من الانتهاكات في تلك المقابلات شملت الاحتجاز، والتعذيب، والقصف الجوي، والقتل، وانتهاكات متصلة بالحق في ملكية العقارات (إذ تركزت أكثر حالات هذا النوع الأخير من الانتهاكات في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش الوطني السوري). وتبرز من بين المقابلات التي أُجريت مع الشهود مجموعة خاصة توثق الانتهاكات التي نادرا ما يتم الإبلاغ عن وقوعها من قبيل حالات العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، والتي تشيع في سياقات خاصة، ولا يتم تسجيل وقائعها في مقاطع فيديو غالبا، ولا تتوفر على منصات أخرى من منصات توثيق المصادر المفتوحة.

(انظر الصفحة ٣٢ للاطلاع على التفصيل الكامل لفئات الانتهاكات التي تم تحديدها في المقابلات التي أجراها المركز).

وتمثلت إحدى المحطات الفارقة في مسيرة فريق التوثيق في المركز التوسع في نطاق تركيزه على الحصول على إفادات من داخل الحكومة. وعزز هذا النوع من الإفادات من فهم المركز لطبيعة التنظيم الإداري أو المؤسسي لأجهزة الجيش والمخابرات السورية، الأمر الذي وسع من نطاق قدرة المحققين على تحديد هوية الأطراف المسؤولة في هذا الهيكل التنظيمي. وأُرسلت النتائج الرئيسية للعمل التوثيقي، من قبيل تراتبية سلسلة القيادة الهرمية في أهم أجهزة الجيش، إلى السلطات والجهات المعنية لا سيما الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM).

مبانٍ مدمرة في حرستا بريف دمشق: ©صوت العاصمة

طابور من السوريين بانتظار الحصول على الخبز في ظل اشتداد وطأة الأزمة الاقتصادية في البلاد: © صوت العاصمة

خلاصة وتوصيات

اتسم العام ٢٠٢٣ بتسارع وتيرة جهود تطبيع العلاقات مع الحكومة السورية. وفي شباط/ فبراير ٢٠٢٣، ضرب زلزال مدمر مناطق شمال غرب سوريا، وجنوب تركيا، وخلّف دمارا هائلا، وحصد أرواح سوريين في عموم المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة، والاحتلال التركي. وأصبح وضع السوريين في المناطق المنكوبة مأساويا، وبحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية في الشهور التي أعقبت وقوع الزلزال. وبكل أسف، استغلت الحكومة السورية الأوضاع لزيادة مستويات الدعم الدولي لها، وتعزيز جهود تطبيع العلاقات معها، لا سيما في المنطقة العربية.

وشكلت عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية في أيار/ مايو خطوة رئيسية على طريق إعادة إدماج الحكومة السورية في المجتمع الدولي، وأعقب ذلك ظهور آراء تدعو إلى عودة اللاجئين، وخصوصا اللاجئين السوريين في الأردن، ولبنان، وتركيا. وبالإضافة إلى ذلك، أدى اندلاع نزاع غزة في تشرين الأول/ أكتوبر إلى تحول الانتباه عن سوريا، الأمر الذي أفسح المجال للحكومة السورية كي تُصعّد من حملات قصف إدلب، وأفضى إلى زيادة عمليات القصف التركي على المناطق الواقعة تحت سيطرة قسد في شمال شرق سوريا. وعلى الرغم من كثافة الهجمات، أسهم التركيز المتزايد على النزاع في غزة في تراجع الاهتمام بارتفاع مستويات انعدام الاستقرار في سوريا في ظل تنامي مخاطر إجبار اللاجئين على العودة بشكل غير طوعي.

وعلى الرغم من تلك الانتكاسات، شهد عام ٢٠٢٣ زيادة في الجهود المبذولة للجوء إلى المحاكم الدولية والمحلية من أجل تحقيق المزيد من المساءلة. وفي حزيران/ يونيو ٢٠٢٣، رفعت كل من هولندا وكندا دعوى أمام محكمة العدل الدولية ضد سوريا على خلفية اتهامها بانتهاك أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب. كما شهد هذا العام زيادة لجوء الدول الأوروبية إلى الأخذ بمبدأ الولاية القضائية العالمية من أجل إدانة مرتكبي جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية في سوريا.

وعلاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بإنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية (IIMP) عقب جهود المناصرة المستمرة التي بذلتها بلا كلل جمعيات عائلات المفقودين السوريين ومنظمات المجتمع المدني، وكُلفت المؤسسة بالكشف عن مصير المفقودين في سوريا وتحديد أماكن وجودهم.

ويُهيب المركز السوري للعدالة والمساءلة بجميع الأطراف أن تأخذ بالتوصيات التالية:

الأشخاص المفقودون:

• ينبغي للمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا أن تركز على التواصل والتنسيق مع المنظمات السورية وشبكات عائلات المفقودين حرصا على إدماج ما بحوزتها من وثائق وخبرات ضمن عمل المؤسسة المستقلة مستقبلا.

• ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تفاتح حلفاء الحكومة السورية، والعمل معها على تيسير مسائل التعاون مع المؤسسة المستقلة وتحديدا فيما يتعلق بتمكينها من دخول سوريا.

• ينبغي لآليات المساءلة، بما فيها الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM)، أن تحاول جاهدة دعم عمل المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين (IIMP) عن طريق تحديد طبيعة الأدلة ذات الصلة، وتزويدها بها لخدمة التحقيقات الخاصة بالمفقودين.

الجزاءات (العقوبات):

• ينبغي للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وغيرها من الدول التي تفرض عقوبات على سوريا أن تمدد سريان الاستثناءات التي منحتها عقب زلزال شباط/ فبراير ٢٠٢٣، وأن توسع نطاقها بغية التصدي للنقص المزمن في المعدات الطبية الضرورية والآلات اللازمة لجهود التعافي وإعادة الإعمار في مناطق شمال غرب سوريا، وشمال شرقها.

اللاجئون والعودة القسرية:

• على الدول المضيفة للاجئين السوريين أن تتوقف عن ترحيل اللاجئين قسرا إلى سوريا أو إلى غيرها من البلدان من قبيل تركيا، ورواندا، وروسيا.

• ينبغي للدول أن تمارس ضغوطا دبلوماسية دولية على البلدان المضيفة من قبيل تركيا، ولبنان، وجعل المساعدات التي تقدمها لها مشروطة بإذعانها الصارم لأحكام القانون الدولية المتعلقة بحماية طالبي اللجوء وتجمعات اللاجئين وعدم

إرجاعهم قسريا، بما في ذلك الوقف الفوري لعمليات المداهمة غير القانونية للمنازل التي يقيم بها سوريون، والاعتقالات غير القانونية بحق اللاجئين السوريين، وعدم إجبارهم على العودة بشكل غير طوعي إلى سوريا.

• على الدول الأوروبية أن تعترف بأن سوريا ليست آمنة لعودة اللاجئين إليها، وأن تتراجع عن سياسات إلغاء تصاريح الإقامة والعمل الممنوحة للسوريين على أراضيها.

• على الدول الأوروبية أن تتوقف عن تنفيذ سياسات الصد التي تحجب المساعدات الدولية، وتحول دون وصول طالبي اللجوء إلى بر الأمان، وتعرّضهم لضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية، كما عليها أن لا تخالف أحكام القانون الدولي من خلال إعادة طالبي اللجوء بشكل غير طوعي إلى بلدان العبور التي مروا بها سابقا.

مبادرات تحقيق العدالة:

•ينبغي توظيف المتحصلات من مصادرة الأصول في القضايا الجنائية والمدنية (بما فيها المتحصلات من قضايا الولايات المتحدة وفرنسا ضد شركة لافارج للإسمنت) بما يعود بالمنفعة على المجتمعات المحلية السورية المتضررة من تلك السلوكيات الجرمية. ومن الأفضل استخدام تلك المتحصلات في تمويل برامج التعويضات الجماعية للسوريين القاطنين في المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش بدلا من حصر تقاسمها فقط بين الأفراد السوريين أو العراقيين القادرين على رفع قضايا أمام محاكم الدول التي تبتّ في تلك المطالبات.[١١٨]

• ينبغي للدول أن تدرس إمكانية الانضمام إلى الدعوى التي أقامتها هولندا وكندا أمام محكمة العدل الدولية ضد الحكومة السورية، وتبادل ما لديها من أدلة مع وزارة الخارجية الهولندية بما في ذلك استخبارات الإشارة (إشارات الاتصال اللاسلكي) لما لها من دور في إثبات المسؤولية عن انتهاك أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب.

• ينبغي للدول أن توقع وتصادق على معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة (اتفاقية ليوبليانا-لاهاي بشأن التعاون الدولي في مجال التحقيق ومقاضاة جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والجرائم الدولية الأخرى)، وتطبيق أحكامها لطلب الحصول على الأدلة وتبادلها في ملاحقة مرتكبي الجرائم الوحشية في سوريا وفقا لمبدأ الولاية القضائية العالمية.[١١٩]

• ينبغي لوحدات التحقيق في جرائم الحرب، والكيانات الأممية المعنية بإجراء التحقيقات في الجرائم الوحشية المرتكبة في سوريا أن تحرص على زيادة مستوى تعاونها مع السوريين بصفتهم خبراء ومحققين والاستفادة من المعارف والخبرات المحلية في هذا السياق.

المساءلة في حقبة ما بعد حكم داعش:

• في ضوء اقتراب موعد انتهاء مدة ولاية "فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش" (UNITAD) في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤، ينبغي للأمم المتحدة أن تحرص على تبادل جميع الأدلة المتصلة بملاحقة مرتكبي جرائم داعش في سوريا مع المنظمات العاملة على تحقيق العدالة لضحايا داعش (بما في ذلك تبادلها مع الآلية الدولية المستقلة والمحايدة، والمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا، ومنظمات المجتمع المدني السورية التي لديها برامج خاصة بقضايا المفقودين)، فضلا عن تبادل تلك الأدلة مع الجهات المعنية بإعداد ملفات القضايا في العراق.[١٢٠]

• ينبغي للدول بخلاف سوريا أن تستمر في إعادة مواطنيها من مخيم الهول، ومن ثم البت في إمكانية مقاضاتهم عقب دراسة كل حالة على حدة.

• ينبغي لسلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا العمل مع الحلفاء الدوليين على وضع خطة شاملة تكفل الانتهاء من ملفات جميع المحتجزين في مخيمي الهول وروج إلى جانب ملفات عناصر داعش المعتقلين في السجون النظامية بشريطة أن يؤدي ذلك إلى إحالتهم للمحاكمة أو إطلاق سراحهم للعودة إلى مجتمعاتهم الأصلية إذا اتضح عدم وجود تهم جنائية بحقهم.

• ينبغي لسلطات الإدارة الذاتية أن تتيح للجنة الدولية للصليب الأحمر دخول جميع منشآت الحجز والمخيمات، والتعاون مع موظفيها من أجل تمكين جميع المحتجزين من التواصل مع ذويهم.

القانون الدولي الإنساني:

• على جميع أطراف النزاع، من جهات حكومية وأخرى غير تابعة للدولة، أن تحترم التزاماتها الناشئة بموجب أحكام

القانون الدولي الإنساني، والقاضية بعدم استهداف المدنيين والأعيان المدنية، بما فيها منشآت البنية التحتية العامة، والمشافي، ومحطات توليد الطاقة، وشبكات المياه. كما ينبغي لجميع الدول أن تحترم التزاماتها بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لقانون المنازعات المسلحة عن طريق فتح تحقيقات كاملة في الانتهاكات المزعومة ومساندتها.

• على القوات المسلحة التركية، والجيش الوطني السوري، وغيره من الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا، وهيئة تحرير الشام أن تتوقف عن الأفعال التي ترتكبها على صعيد حقوق السكن، والأراضي، والممتلكات بحق مالكي العقارات في مناطق الشمال والشمال الغربي في سوريا بصرف النظر عن انتماءاتهم العرقية (القومية) والدينية بما في ذلك مالكي العقارات الذين اضطروا للنزوح من أراضيهم وترك ممتلكاتهم، وأصبحوا غير قادرين على الدفاع عن حقهم حضوريا.

• على جميع أطراف النزاع من جهات حكومية فاعلة وأخرى غير تابعة للدولة، أن توقف ممارسة تجنيد الأطفال (دون ١٨ عاما) لأغراض الخدمة العسكرية. كما يجب تسريح الأطفال المجندين حاليا، ومساعدتهم على العودة إلى أسرهم.

• وعلى تركيا بصفتها القوة القائمة بالاحتلال أن تحترم جميع التزاماتها القانونية، وتتخذ جميع التدابير الممكنة لاستعادة النظام العام وضمان سلامة الأشخاص، واحترام القوانين النافذة قبل الاحتلال. وعلى تركيا أن تذعن أيضا لجميع التزامات حقوق الإنسان المترتبة عليها إزاء قاطني المناطق التي تحتلها، بالإضافة إلى احترام التزاماتها الناشئة بموجب القانون الدولي الإنساني بصفتها القوة القائمة بالاحتلال لا سيما الالتزامات المنصوص عليها في قواعد لاهاي لعام ١٩٠٧ (قوانين وأعراف الحرب البرية)، واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩.

المحكمة الإقليمية العليا في فرانكفورت بألمانيا، حيث تجري محاكمة علاء م. تحمل اللافتة عبارة تمثل المادة الأولى من القانون الألماني بما نصه: "يحرُم انتهاك كرامة الإنسان"
-فريق مراقبة المحاكمات التابع للمركز السوري للعدالة والمساءلة-

دوار المرأة الحرة في كوباني، الفريق المعني بشؤون المفقودين: المركز السوري للعدالة والمساءلة

الملاحق

الملحق ١: مخططات

بيانات مقابلات ٢٠٢٣ المتعلقة بالانتهاكات

عدد الانتهاكات التي وقع ذكرها في المقابلات التي أُجريت في عام ٢٠٢٣*

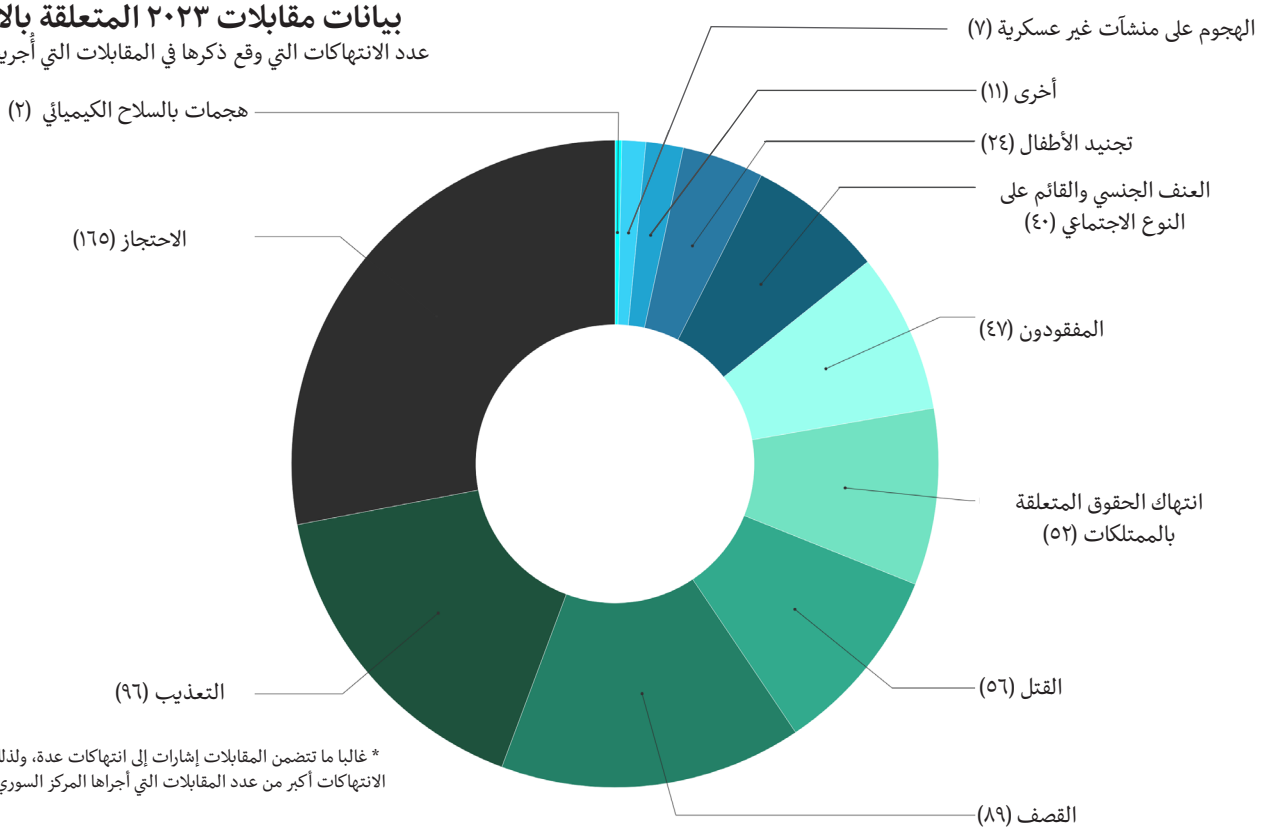

* غالبا ما تتضمن المقابلات إشارات إلى انتهاكات عدة، ولذلك فإن إجمالي عدد الانتهاكات أكبر من عدد المقابلات التي أجراها المركز السوري للعدالة والمساءلة

Source: SJAC • Created with Datawrapper

البيانات الخاصة بمقابلات عام ٢٠٢٣: الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم حسب نوع الجنس

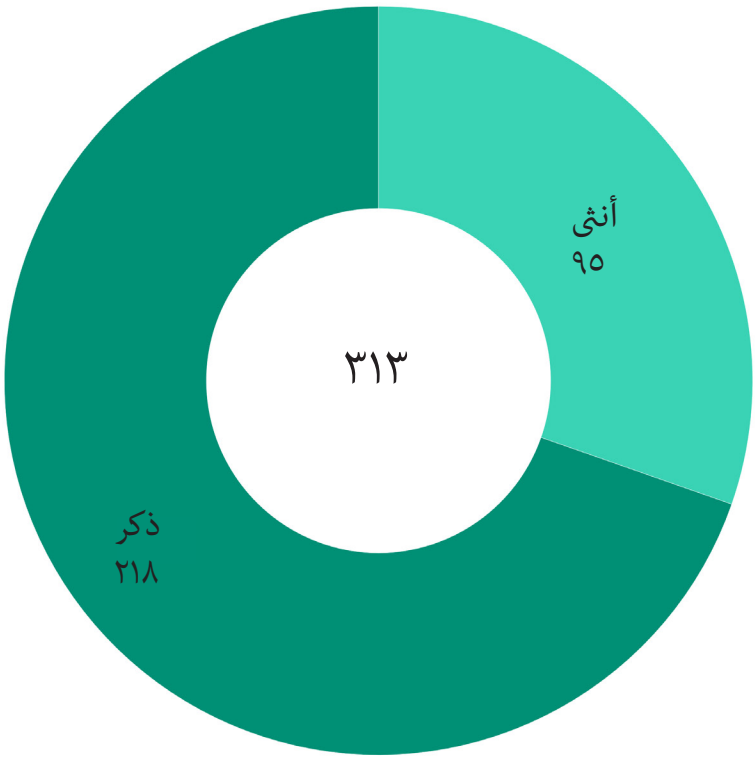

Created with Datawrapper

البيانات الخاصة بمقابلات عام ٢٠٢٣: مكان ارتكاب الانتهاكات

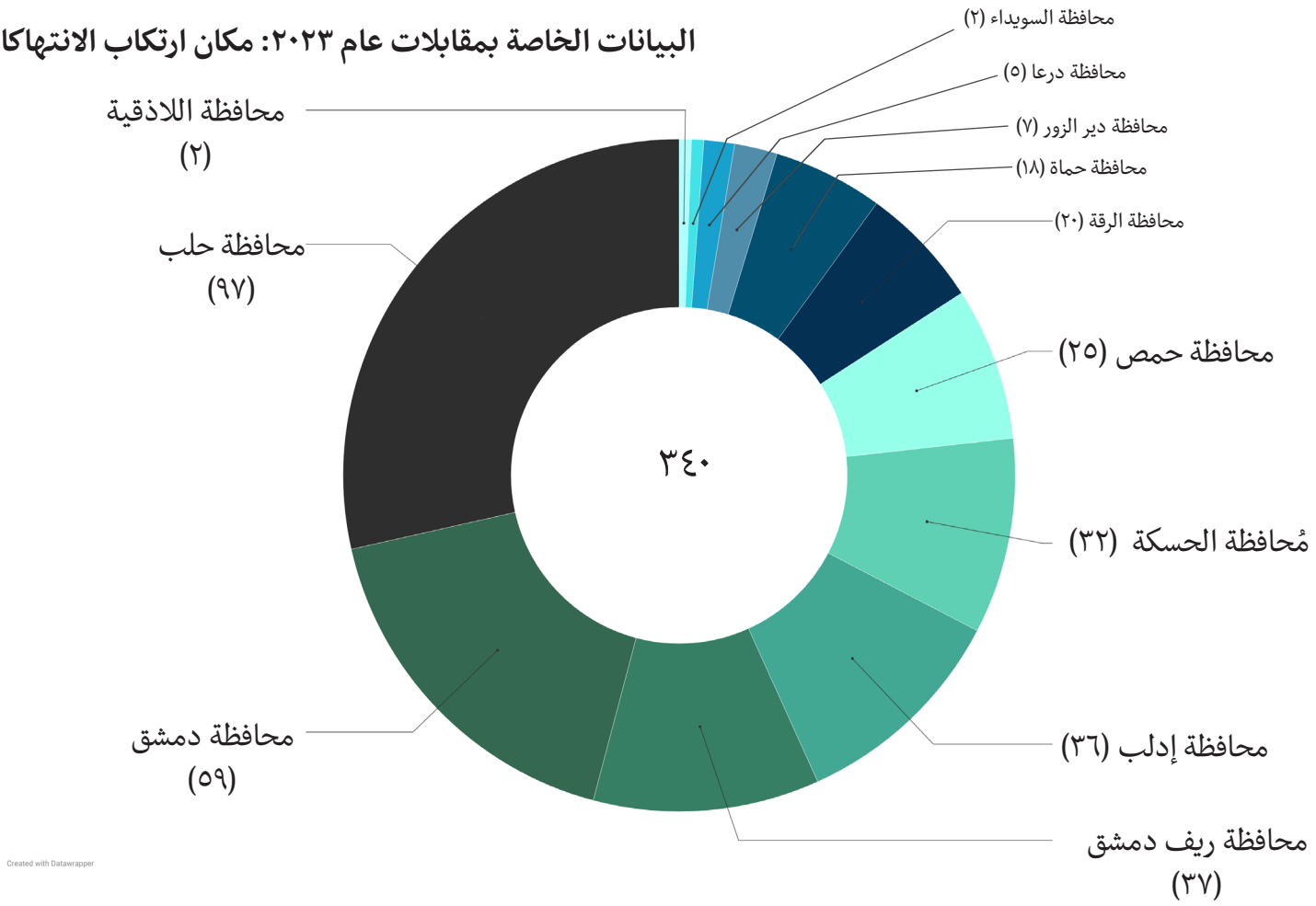

الملحق ٢: المحاكمات بموجب الولاية القضائية العالمية

ترتكز المعلومات التالية إلى قائمة القضايا للمركز السوري للعدالة والمساءلة مع تحديثات جديدة لعام ٢٠٢٣ .وتم تصنيفها استنادا إلى مصادر متاحة للجمهور، ولا ترمي إلى أن تكون قائمة شاملة لقضايا الولاية القضائية العالمية المتعلقة بسوريا. ورغم أن المعلومات صحيحة إلى أقصى معرفة حدود المركز، فقد تكون عرضة للتغيير دون إشعار. ويذكّر المركز قرّاءه بأن لدى جميع المتهمين الحقَّ في افتراض براءتهم إلى أن تثبت إدانتهم.

الدولة المحاكمة	الجاني المزعوم	الجنسية	جهة الانتماء	حالة القضية	الجرم المزعوم/ التهمة	الحكم
بلجيكا	يسرى ب. س.	بلجيكية	داعش	قيد التحقيق	محاولة الانضمام إلى منظمة إرهابية (داعش)	غير متوفر حاليا
فرنسا	جوناثان جيفري	فرنسي	داعش	قيد المحاكمة	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية أجنبية	غير متوفر حاليا
فرنسا	نائل أ.	فرنسي	القاعدة	قيد المحاكمة	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية أجنبية	غير متوفر حاليا
ألمانيا	عليم ن، ومحمود أ.س.	ألماني/ بدون	داعش	قدمت لائحة الاتهام	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية أجنبية	غير متوفر حاليا
ألمانيا	نادين ك.	ألمانية	داعش	قيد المحاكمة	المساعدة والتحريض على ارتكاب الانتهاكات والجرائم التالية: انتهاك الممتلكات، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والانتماء بعضوية منظمة إرهابية أجنبية	غير متوفر حاليا
ألمانيا	فاتحة ب.	ألمانية مغربية	جبهة النصرة/ داعش	قيد المحاكمة	الانتماء لعضوية اثنتين من المنظمات الإرهابية الأجنبية	غير متوفر حاليا
ألمانيا	سارة ب.	ألمانية	داعش	مُدانة	الانتماء لعضوية اثنتين من المنظمات الإرهابية الأجنبية	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية أجنبية
ألمانيا	مونيكا ك.	ألمانية بولندية	داعش	مُدانة	جرائم حرب ضد الممتلكات، والانتماء لعضوية اثنتين من المنظمات الإرهابية الأجنبية	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية أجنبية، وجريمة الحرب ضد الممتلكات (متصلة بأحداث في العراق)
ألمانيا	أكرم ال أ.	ألماني	كتائب أحرار الشام	مُدان	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية أجنبية، وتمويل الإرهاب	جريمة (4 حالات) الانتماء لعضوية منظمة إرهابية في الخارج، وجريمة الشروع بالقتل في واقعتين منفصلتين، وجريمة تمويل الإرهاب (3 حالات)

ألمانيا	موفق د.	بدون	حركة فلسطين الحرة	مُدان	جريمة حرب	جريمة حرب، وجريمة القتل العمد (4 حالات) والشروع بالقتل (حالتان)
هولندا	ذكر مجهول الهوية	سوري	داعش/ هيئة تحرير الشام	قيد التحقيق	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية أجنبية	غير متوفر حاليا
إسبانيا	يولاندا مارتينيز، ولونا فيرنانديز	إسبانية	داعش	قيد التحقيق	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية أجنبية	غير متوفر حاليا
السويد	كاميلا أولوفسون	سويدية	داعش	مُدانة	الاتجار بالبشر، والمساعدة والتحريض على ارتكاب عدد كبير من حالات اغتصاب خطيرة بحق أطفال	الاتجار بالبشر، والمساعدة والتحريض على ارتكاب عدد كبير من حالات اغتصاب خطيرة بحق أطفال

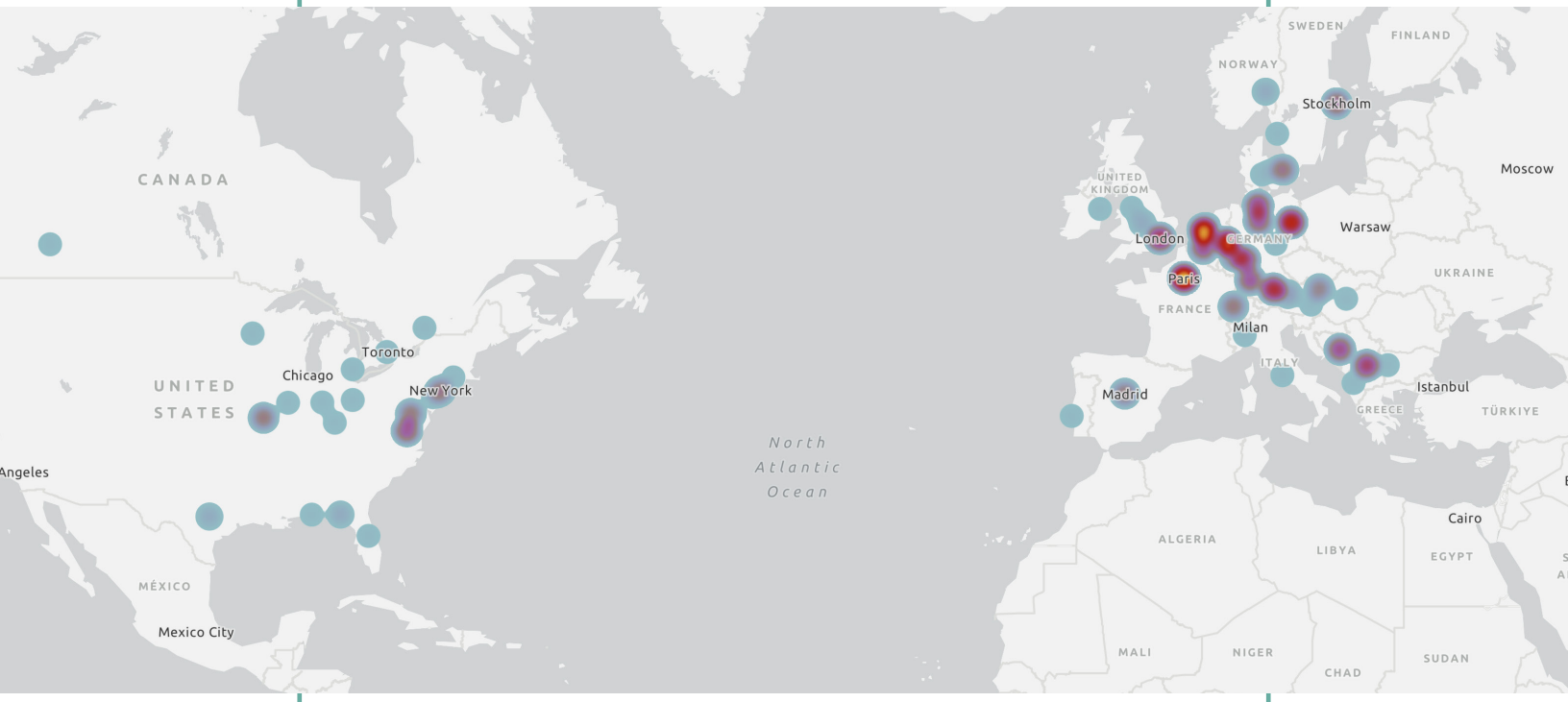

زوروا صفحة أداة تعقب تطورات القضايا الجنائية المتعلقة بسوريا الذي أطلقه المركز السوري للعدالة والمساءلة عبر الإنترنت للاطلاع على أحدث القوائم بالقضايا السابقة والمنظورة حاليا.

الملحق ٣: المصادر

1 Edith M. Lederer, "UN Warns That 90% of Syrians Are below the Poverty Line, While Millions Face Cuts in Food Aid," Associated Press, June 29, 2023, https://apnews.com/article/syria-humanitarian-aid-funding-crossborder-russia-5d28da9aa4d55b8c0f24563f69d8b5a0; Edith M. Lederer, "UN: Staggering 15.3 Million Syrians, Nearly 70% of Population, Need Aid," Associated Press, May 30, 2023, https://apnews.com/article/syria-humanitarian-aid-assad-1295de75bf74849489bc6e672e01c991.

2 Security Council Report, "Syria: Vote on Reauthorisation of the Cross-Border Aid Mechanism*," What's In Blue (blog), July 11, 2023, https://www.securitycouncilreport.org/whatsinblue/2023/07/syria-vote-on-reauthorisation-of-the-cross-border-aid-mechanism.php#:~:text=The%20Syria%20cross%2Dborder%20aid,been%20difficult%20for%20several%20years.

3 Taim Alhajj, "The Syrian Regime and the Spoils of the Earthquake." Carnegie Endowment for International Peace, April 18, 2023. https://carnegieendowment.org/sada/89561.

4 "Assad Gets Warm Reception as Syria Welcomed Back into Arab League | Bashar Al-Assad News | Al Jazeera," accessed February 15, 2024, https://www.aljazeera.com/news/2023/5/19/assad-gets-warm-welcome-as-syria-welcomed-back-into-arab-league.

5 David Gritten, "Syria Doubles Public-Sector Pay and Cuts Subsidies as Economy Sinks," BBC, August 16, 2023, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-66526132.

6 Hanna Davis, "Can Syria's Anti-Regime Protests Maintain Momentum?," The New Arab, September 7, 2023, https://www.newarab.com/analysis/can-syrias-anti-regime-protests-maintain-momentum.

7 Ishtar Al Shami, "Nonviolent Protest Movement in Suweida Continues to Resurrect Calls from the Syrian Revolution," Policy Analysis / Fikra Forum (blog), December 18, 2023, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/nonviolent-protest-movement-suweida-continues-resurrect-calls-syrian-revolution.

8 "World Court Rules Against Syria in Torture Case | Human Rights Watch," November 16, 2023, https://www.hrw.org/news/2023/11/16/world-court-rules-against-syria-torture-case.

9 Ali Haj Suleiman Hezaber Husam, "At Least Nine Killed in Russian Air Strikes in Syria's Idlib," Al Jazeera, accessed December 19, 2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/6/25/at-least-nine-killed-in-russian-air-strikes-in-syrias-idlib.

10 "Russian Air Strikes in Northwest Syria Kill Two Civilians, War Monitor Says," France 24, August 23, 2023, https://www.france24.com/en/middle-east/20230823-russian-air-strikes-in-northwestern-syria-kills-two-civilians.; "What's behind the Latest Russian Airstrikes in Syria? – DW – 07/02/2023," accessed December 19, 2023, https://www.dw.com/en/whats-behind-the-latest-russian-airstrikes-in-syria/a-66091254.

11 "Northwest Syria: Government Uses Cluster Munitions | Human Rights Watch," November 5, 2023, https://www.hrw.org/news/2023/11/05/northwest-syria-government-uses-cluster-munitions.

12 "Northwest Syria."

13 "Turkish Escalation in Northeastern Syria amid Changes in Military Strategy," Middle East Institute, accessed December 19, 2023, https://www.mei.edu/publications/turkish-escalation-northeastern-syria-amid-changes-military-strategy.

14 "Turkish Escalation in Northeastern Syria amid Changes in Military Strategy," Middle East Institute, accessed December 19, 2023, https://www.mei.edu/publications/turkish-escalation-northeastern-syria-amid-changes-military-strategy.

15 "Israeli Strikes on Syria Intensify, Raise Tensions with Iran | AP News," accessed December 19, 2023, https://apnews.com/article/syria-israel-strikes-iran-shadow-8c34143296c23593d35aa1078c2c6067.

16 "Syria Says Israel Strike Puts Damascus Airport out of Service | Reuters," accessed December 19, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/flights-diverted-latakia-aleppo-damascus-airport-al-watan-2023-11-26/; "Israeli Aerial Attack Targets Syrian Military Sites -Syrian State Media | Reuters," accessed December 19, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/israel-carries-out-air-aerial-attack-targeting-military-sites-southern-syria-2023-11-08/.

17 "U.S. Launches Airstrike in Syria in Response to Attacks by Iranian-Backed Militias," NPR, November 9, 2023, https://www.npr.org/2023/11/09/1211722688/us-launches-airstrike-on-site-in-syria-in-response-to-attacks.

18 "U.S. Launches Airstrikes in Syria after Drone Kills U.S. Worker - POLITICO," accessed December 19, 2023, https://www.politico.com/news/2023/03/23/drone-strike-kills-u-s-contractor-syria-00088692.

19 Associated Press LOLITA C. BALDOR, "US Fighter Jets Strike Iran-Linked Sites in Syria in Retaliation for Attacks on US Troops," Text, The Hill (blog), October 28, 2023, https://thehill.com/homenews/ap/ap-politics/ap-us-strikes-iran-linked-sites-in-syria-in-retaliation-for-attacks-on-us-troops/.;"US Conducts Airstrikes against Iran-Backed Groups in Syria, Retaliating for Attacks on US Troops," AP News, November 12, 2023, https://apnews.com/article/us-syria-airstrikes-iran-irgc-a84ed69e5b0ef6c9fa18656b72a9fda1.

20 Sarhang Hamasaeed, "USIP Explains: Al-Hol Camp's Reintegration Challenge Shows ISIS' Enduring Impact," United States Institute of Peace, September 5, 2023,

https://www.usip.org/blog/2023/09/usip-explains-al-hol-camps-reintegration-challenge-shows-isis-enduring-impact.

21 Devorah Margolin, "The Problem with Al-Hol: The Future for ISIS-Affiliated Families" The Washington Institute for Near East Policy, July 18, 2023, 2.

22 Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic," September 12, 2023, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/report-independent-international-commission-inquiry-syrian-arab-republic-ahrc5458-enarruzh, 18.

23 International Committee of the Red Cross, "A Lost Generation – Drawings from the Children of Al-Hol, Syria," ICRC, March 22, 2023, https://www.icrc.org/en/document/lost-generation-drawings-children-al-hol-syria.

24 UN News, "Children Forcibly Separated from Mothers at Syria's Al Hol, Warns Top Rights Expert," UN News, July 21, 2023, https://news.un.org/en/story/2023/07/1138972.

25 Global Protection Cluster, "Northeast Syria: Protection Analysis Update," July 2023, https://www.globalprotectioncluster.org/sites/default/files/2023-10/northeast_syria_pau_final.pdf

26 "Phillips Introduces Bipartisan Legislation to Address Security, Humanitarian Conditions in Syrian Displaced Persons Camps," U.S. Representative Dean Phillips, June 21, 2023, https://phillips.house.gov/news/documentsingle.aspx?DocumentID=975.

27 Christine Asetta, "Progress in Repatriations: How Foreign Assistance Is Addressing the Humanitarian and Security Crises in Northeast Syria: Part 1 of 2," United States Department of State (blog), December 4, 2023, https://www.state.gov/progress-in-repatriations-how-foreign-assistance-is-addressing-the-humanitarian-and-security-crises-in-northeast-syria-part-1-of-2/.

28 Syrian Observatory for Human Rights, "With Tribal Mediation | 94 Families of IS*IS Leave Al-Hawl Camp to Al-Raqqa," September 3, 2023, https://www.syriahr.com/en/309539/; Syrian Observatory for Human Rights, "To Evacuate the Camp | 61 Syrian Families Leave Al-Hawl Mini-State," May 29, 2023, https://www.syriahr.com/en/300094/.

29 Sarhang Hamasaeed, "USIP Explains: Al-Hol Camp's Reintegration Challenge Shows ISIS' Enduring Impact," United States Institute of Peace, September 5, 2023, https://www.usip.org/blog/2023/09/usip-explains-al-hol-camps-reintegration-challenge-shows-isis-enduring-impact.

30 IMPACT, "Al-Hol Camp: Release, Return and Reintegration of Syrian Residents," April 2021, https://impactres.org/reports/Return_Reintegration_from_Alhol_situation_analysis_EN.pdf. 8.

31 "Syrian Democratic Council," Seal of the Syrian Democratic Council, accessed January 22, 2024, https://www.syriandemocraticcouncil.us/1418-2/.

32 Human Rights Watch, "Syria: Events of 2023," in World Report 2024, 2023, https://www.hrw.org/world-report/2024/country-chapters/syria.

33 "Children and Armed Conflict in the Syrian Arab Republic - Report of the Secretary-General (S/2023/805) [En/Ar/Ru/Zh] - Syrian Arab Republic," ReliefWeb, November 28, 2023, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/children-and-armed-conflict-syrian-arab-republic-report-secretary-general-s2023805-enarruzh.

34 "Northeastern Syria: The Ry Use of Child Soldiers Continues Unabated," Syrians for Truth and Justice, July 11, 2023, https://stj-sy.org/en/northeastern-syria-the-ry-use-of-child-soldiers-continues-unabated/.

35 1. Charles Lister, "A Dangerous Escalation in Syria's Deir Ez-Zor," Middle East Institute, August 30, 2023, https://www.mei.edu/blog/dangerous-escalation-syrias-deir-ez-zor.

36 Abidin, Zain al-

زين العابدين | "- أسلوب قديم تنتهجه قسد SDF في ديرالزور منذ قدومها اواخر ٢٠١٨، الإحصائية تستثني قرية العزبة التي يوجد فيها لوحدها ما يقارب الـ ٣٠ شهيداً ومصاباً مدنياً، بأنتظار فقط التأكد من الرقم قبل النشر. رحم الله شهداء دير الزور.

Https://T.Co/Uiva3y6a6m." Twitter, August 30, 2023. https://twitter.com/DeirEzzore/status/1696799828741697867 .

37 "Deir Ezzor Sectarian Strife: 118 People Killed in Two Rounds of Bloody Clashes between Local Gunmen and SDF - the Syrian Observatory for Human Rights," The Syrian Observatory For Human Rights, September 27, 2023, https://www.syriahr.com/en/312064/.

38 Human Rights Watch, "Syria: Events of 2023," in World Report 2024, 2023, https://www.hrw.org/world-report/2024/country-chapters/syria.

39 "Property Rights Violations Continue in Ras Al-Ayn and Tal Abyad," The Syria Report, September 12, 2023, https://hlp.syria-report.com/hlp/property-rights-violations-continue-in-ras-al-ayn-and-tal-abyad/.

40 UN Human Rights Council, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic" (United Nations, August 14, 2023), https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G23/155/49/PDF/G2315549.pdf?OpenElement, 14-15.

41 Hassan Ibrahim, "Poor Salaries and Frequent Delay: A Policy to Dissolve 'National Army' or Gain Loyalty," Enab Baladi, April 18, 2023, https://english.enabbaladi.net/archives/2023/04/poor-salaries-and-frequent-delay-a-policy-to-dissolve-national-army-or-gain-loyalty/.

42 PAX for Peace, "Axed & Burned: How Conflict-

Caused Deforestation Impacts Environmental, Socio-Economic and Climate Resilience in Syria" (Pax for Peace, March 2023), https://paxforpeace.nl/wp-content/uploads/sites/2/import/2023-03/PAX_axed_and_burned.pdf, 15, 19.

43 Such as Syrian government authorities in Aleppo governorate; see Amnesty International, "Syria: Vital Earthquake Aid Blocked or Diverted in Aleppo's Desperate Hour of Need," March 6, 2023, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/03/syria-vital-earthquake-aid-blocked-or-diverted-in-aleppos-desperate-hour-of-need/.

44 Syrians for Trust and Justice, "Joint Report — Syria/Türkiye Earthquake: Widespread and Recurrent Violations During and After the Humanitarian Response" (Syrians for Trust and Justice, June 12, 2023), https://stj-sy.org/wp-content/uploads/2023/06/Joint-Report_Syria-Turkiye-Earthquake-Widespread-and-Recurrent-Violations-During-and-After-the-Humanitarian-Response.pdf, 25, 27.

45 Wiliam Cristou, "Kurds Allege Looting, Aid Discrimination by Turkish-Backed Militias in Syria after Earthquake," The New Arab, February 23, 2023, https://www.newarab.com/news/kurds-allege-discrimination-syrian-earthquake-response?utm_source=The+New+Arab+Newsletters&utm_campaign=2f0859d670-EMAIL_CAMPAIGN_2021_09_22_10_17_COPY_01&utm_medium=email&utm_term=0_deb31d9d93-2f0859d670-550459506&mc_cid=2f0859d670&mc_eid=8f6ca611f8.

46 Abdulrahman Zeyad and Hogir Abdo, "Turkey Steps up Airstrikes against Kurdish Groups in Syria and Iraq after 12 Soldiers Were Killed," Associated Press, December 25, 2023, https://apnews.com/article/turkey-kurds-syria-iraq-pkk-airstrikes-00461f30fa00d0b33261437991650e3d; Haid Haid, "Time to Tackle Climate Change in Northeast Syria," The Tahrir Institute for Middle East Policy, December 7, 2023, .https://timep.org/2023/12/07/time-to-tackle-climate-change-in-northeast-syria/.

47 Patrick Wintour, "Millions of Syrian Refugees Face Fight to Reclaim Homes, Says Human Rights Group," The Guardian, May 25, 2023, https://www.theguardian.com/world/2023/may/25/millions-of-syrian-refugees-face-fight-to-reclaim-homes-says-human-rights-group; "Damascus: The Governorate's Announcement on Removing Yarmouk Rubble Violates Ownership Right," Syrians for Truth & Justice (STJ), April 27, 2023, https://stj-sy.org/en/damascus-the-governorates-announcement-on-removing-yarmouk-rubble-violates-ownership-right/.

48 Manhal Alkhaled, "Op-Ed: In Decree 3 of 2023, Earthquake Victims Neglected and Housing, Land and Property Rights Bypassed," Syria Direct, March 30, 2023, https://syriadirect.org/op-ed-in-decree-3-of-2023-earthquake-victims-neglected-and-housing-land-and-property-rights-bypassed/.

49 Syrians for Truth & Justice (STJ), "Damascus: The Governorate's Announcement on Removing Yarmouk Rubble Violates Ownership Right," Syrians for Truth & Justice (STJ), April 27, 2023, https://stj-sy.org/en/damascus-the-governorates-announcement-on-removing-yarmouk-rubble-violates-ownership-right/.

50 Habib Shehada, "Buildings in Damascus' al-Hajar al-Aswad Demolished, Rubble Sold," Syria Direct, October 19, 2023, https://syriadirect.org/buildings-in-damascus-al-hajar-al-aswad-demolished-rubble-sold/.

51 Habib Shehada, "Buildings in Damascus' al-Hajar al-Aswad Demolished, Rubble Sold," Syria Direct, October 19, 2023, https://syriadirect.org/buildings-in-damascus-al-hajar-al-aswad-demolished-rubble-sold/.

52 Syrians for Truth & Justice (STJ), "Damascus: The Governorate's Announcement on Removing Yarmouk Rubble Violates Ownership Right"; Shehada, "Buildings in Damascus' al-Hajar al-Aswad Demolished, Rubble Sold".

53 Human Rights Watch, "World Report 2024: Events of 2023," World Report (Human Rights Watch, January 11, 2024), https://www.hrw.org/world-report/2024.

54 Walid Al Nofal, "Seized Properties Sold 'Dirt Cheap' in Afrin," Syria Direct, July 25, 2023, https://syriadirect.org/seized-properties-sold-dirt-cheap-in-afrin/.

55 Walid Al Nofal and Bahaa Taha, "HTS Looks to Idlib's Christians and Druze to Whitewash Violations (Map)," Syria Direct, December 11, 2023, https://syriadirect.org/hts-looks-to-idlibs-christians-and-druze-to-whitewash-violations/.

56 Protection Sector: Northeast Syria, "Northeast Syria: Protection Analysis Update" (Protection Sector: Northeast Syria, July 2023), chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.globalprotectioncluster.org/sites/default/files/2023-10/northeast_syria_pau_final.pdf.

57 "Tackling the Illicit Drug Trade Fuelling Assad's War Machine," GOV.UK, accessed November 10, 2023, https://www.gov.uk/government/news/tackling-the-illicit-drug-trade-fuelling-assads-war-machine.

58 Oleh Kachmar, "The Captagon Threat: A Profile of Illicit Trade, Consumption, and Regional Realities," New Lines Institute, April 5, 2022, https://newlinesinstitute.org/state-resilience-fragility/illicit-economies/the-captagon-threat-a-profile-of-illicit-trade-consumption-and-regional-realities/; Mohammed Rasool, "This Drone Full of Meth Shows Syria's Narco Traffickers Are Diversifying," Vice (blog), August 15, 2023, https://www.vice.com/en/article/ak3jej/jordan-syria-drone-crystal-meth-captagon. "Tackling the Illicit Drug Trade Fuelling Assad's War Machine."

59 "Tackling the Illicit Drug Trade Fuelling Assad's War Machine."

60 Reuters, "Arabs Bring Syria's Assad Back into Fold but Want Action on Drugs Trade," accessed November 10, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/arabs-bring-syrias-assad-back-into-fold-want-action-drugs-trade-2023-05-09/.

61 The New Arab Staff, "Arab League 'Suspends Meetings' with Syrian Regime," https://www.newarab.com/ (The New Arab, September 27, 2023), https://www.newarab.com/news/arab-league-suspends-meetings-syrian-regime.

62 Adam [D-WA-9 Rep. Smith, "Text - H.R.7900 - 117th Congress (2021-2022): National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2023," legislation, October 11, 2022, 2022-05-27, https://www.congress.gov/bill/117th-congress/house-bill/7900/text.

63 "Report to Congress on A Written Strategy to Disrupt and Dismantle Narcotics Production and Trafficking and Affiliated Networks," United States Department of State (blog), accessed November 10, 2023, https://www.state.gov/report-to-congress-on-a-written-strategy-to-disrupt-and-dismantle-narcotics-production-and-trafficking-and-affiliated-networks/.

64 "UAE Police Say They Have Seized $1 Billion Worth of Captagon Amphetamines Hidden in Doors," AP News, September 14, 2023, https://apnews.com/article/emirates-captagon-amphetamine-drug-seizure-511f5f7d2f5d351d8792cebbd88ab21a.

65 "The Soaring Threat of Drug Drones from Syria," Middle East Institute, accessed November 10, 2023, https://www.mei.edu/publications/soaring-threat-drug-drones-syria.

66 Martin Chulov and Martin Chulov Middle East correspondent, "'A Dirty Business': How One Drug Is Turning Syria into a Narco-State," The Guardian, May 7, 2021, sec. World news, https://www.theguardian.com/world/2021/may/07/drug-captagon-turning-syria-into-narco-state.

67 "Treasury Sanctions Syrian Regime and Lebanese Actors Involved in Illicit Drug Production and Trafficking," U.S. Department of the Treasury, November 29, 2023, https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy1369.

68 "The Al-Assad Regime's Captagon Trade," Carnegie Endowment for International Peace, accessed January 8, 2024, https://carnegieendowment.org/sada/88109.

69 The captagon trade cuts across all sides in the Syrian civil war and with the drug now the country's biggest export-OMAR HAJ KADOUR, "Captagon Connection: How Syria Became a Narco State - Al-Monitor: Independent, Trusted Coverage of the Middle East," November 3, 2022, https://www.al-monitor.com/originals/2022/11/captagon-connection-how-syria-became-narco-state; rima.khalil,

"استمرار الاشتباكات في دير الزور... و"قسد" تستعيد السيطرة على العزبة,"

https://www.alaraby.co.uk/, accessed January 11, 2024, https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%88%D8%B1-%D9%88%D9%82%D8%B3%D8%AF-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D8%A8%D8%A9.

70 Maya Gebeily and John Davison, "Assad Issues Conditional Amnesty for Condemned Syrians," Reuters, November 16, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/assad-issues-conditional-amnesty-condemned-syrians-2023-11-16/.

71 Hussam al-Mahmoud, "Decree 36: A Sham Amnesty Ignores 135,000 Detainees and Forcibly Disappeared Persons," Enab Baladi, November 29, 2023, https://english.enabbaladi.net/archives/2023/11/decree-36-a-sham-amnesty-ignores-135000-detainees-and-forcibly-disappeared-persons/.

72 Syrian Arab News Agency, "Al-Ra'is al-Asad Yudir Marsuman Bi-Manah ʿafu ʿam ʿan al-Jara'im al-Murtakaba Qabla Tarikh 2023/11/16," November 16, 2023, https://sana.sy/?p=2001954.

73 UN Human Rights Council, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic" (United Nations, August 14, 2023), https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G23/155/49/PDF/G2315549.pdf?OpenElement, 12-13.

74 Enab Baladi, "Idlib.. al-Thiqa Li-ʿUshr Haqa'ib Fi 'al-Inqadh' Wa-Ihdath Wizarat al-Iʿlam," Enab Baladi, January 20, 2023, https://www.enabbaladi.net/624440/.

75 UN Human Rights Council, "No End in Sight: Torture and Ill-Treatment in the Syrian Arab Republic 2020-2023" (United Nations, July 10, 2023), https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/coisyria/A-HRC-53-CRP5-Syria-Torture.pdf, 27.

76 UN Human Rights Council, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic" (United Nations, August 14, 2023), https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G23/155/49/PDF/G2315549.pdf?OpenElement.

77 UN Human Rights Council, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic" (United Nations, August 14, 2023), https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G23/155/49/PDF/G2315549.pdf?OpenElement, 16-17.

78 UN Human Rights Council, "No End in Sight," 29, https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/coisyria/A-HRC-53-CRP5-Syria-Torture.pdf,.

79 Hogir Al Abdo and Bassem Mroue, "Syria's Kurds to Try IS Fighters after Their Home Countries Refused to Repatriate Them," Associated Press, June 10, 2023, https://apnews.com/article/islamic-state-syria-sdf-kurds-alhol-

628730e580697497696f13855b3931f6.

80 Enab Baladi, "'Qasad' Tastamirr Bi-Ihtijaz Sahafiyin Tazamunan Maʿ al-Iʿlam ʿan 'Islahat' Fi Qitaʿ al-Iʿlam," Enab Baladi, October 23, 2023, https://www.enabbaladi.net/668203/%D9%82%D8%B3%D8%AF-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B2-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85%D9%86%D9%8B%D8%A7-%D9%85%D8%B9-%D8%A7/.

81 Enab Baladi, "Al-Idara al-Dhatiyya Tatawaʿid al-ʿAmilin Bi-Wasa'il Iʿlam 'Ghayr Murakhkhasa,'" Enab Baladi, November 5, 2023, https://www.enabbaladi.net/671127/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D9%88%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B-9%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6/.

82 "Lebanon: Armed Forces Summarily Deporting Syrians | Human Rights Watch," July 5, 2023, https://www.hrw.org/news/2023/07/05/lebanon-armed-forces-summarily-deporting-syrians.

83 "Lebanon: Syrians Who Survived Boat Sinking Allegedly Deported," Amnesty International, January 18, 2023, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/01/lebanon-syrians-who-survived-boat-sinking-allegedly-deported/.

84 "By Land or By Sea: Syrian Refugees Weigh Their Futures," Refugees International, October 12, 2023, https://www.refugeesinternational.org/reports-briefs/by-land-or-by-sea-syrian-refugees-weigh-their-futures/.

85 "Turkey," accessed January 18, 2024, https://www.hrw.org/reports/2000/turkey2/Turk009-10.htm.

86 "The New Humanitarian, 'It's Because We Are Syrians': Two Months on, Earthquakes Leave Refugees in Türkiye Exposed and Fearful," April 6, 2023, https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2023/04/06/syrian-refugees-turkiye-earthquake.

87 "By Land or By Sea."

88 "The New Humanitarian | Beware of the Circular Logic Encouraging Refugee Returns to Syria," accessed December 19, 2023, https://www.thenewhumanitarian.org/opinion/2023/06/14/beware-circular-logic-encouraging-refugee-returns-syria.

89 "Syrian Refugees in Denmark at Risk of Forced Return | Human Rights Watch," March 13, 2023, https://www.hrw.org/news/2023/03/13/syrian-refugees-denmark-risk-forced-return.

90 Michael Safi, "Syrian Man Accused over 2013 Massacre Arrested in Germany," The Guardian, August 4, 2023, sec. World news, https://www.theguardian.com/world/2023/aug/04/syrian-man-accused-over-2013-massacre-arrested-in-germany.

91 Ali Wanli, "What Does a French Arrest Warrant Mean for Normalization with Assad?," Syria Direct (blog), November 23, 2023, https://syriadirect.org/what-does-a-french-arrest-warrant-mean-for-normalization-with-assad/.

92 "France Issues Arrest Warrants for Syrian President for Alleged War Crimes | AP News," accessed December 20, 2023, https://apnews.com/article/france-syria-war-crimes-assad-arrest-warrant-c3c1c7e8529eb4dd0ca13484617da4d4.

93 "Arrest Warrant of 11 April 2000 (Democratic Republic of the Congo v. Belgium)," accessed December 20, 2023, https://www.icj-cij.org/case/121.

94 Fritz Streiff Rikkelman Hope, "Syrian Regime Crimes on Trial in The Netherlands," Just Security, November 22, 2023, https://www.justsecurity.org/90225/syrian-regime-crimes-on-trial-in-the-netherlands/.

95 Ministerie van Justitie en Veiligheid, "Alleged Militia Member Associated with Syrian Regime Arrested in the Netherlands on Suspicion of War Crimes - News Item - Public Prosecution Service," nieuwsbericht (Ministerie van Justitie en Veiligheid, May 24, 2022), https://www.prosecutionservice.nl/latest/news/2022/05/24/alleged-militia-member-associated-with-syrian-regime-arrested-in-the-netherlands-on-suspicion-of-war-crimes.

96 See for details of trial day 100: SJAC, 'Inside the Alaa M. Trial #59: Self-Inflicted Injury', November 16, 2023, https://syriaaccountability.org/inside-the-alaa-m-trial-59-self-inflicted-injury/ and Section 66 of the German Criminal Code, https://www.gesetze-im-internet.de/englisch_stgb/englisch_stgb.html.

97 Higher Regional Court Frankfurt am Main, Germany (Ordentliche Gerichtsbarkeit Hessen), https://ordentliche-gerichtsbarkeit.hessen.de/oberlandesgericht-frankfurt-am-main/terminvorschau

98 Catherine Nicholls, "German Mother Who Joined ISIS Is Jailed for Enslaving and Abusing Young Yazidi Woman," CNN, June 22, 2023, https://www.cnn.com/2023/06/22/europe/germany-isis-member-conviction-scli-intl/index.html.

99 Rheinland-Pfalz, "Urteil Im Staatsschutzverfahren Wegen Verbrechen Gegen Die Menschlichkeit u.a. ALS Mutmaßliches Mitglied Der Ausländischen Terroristischen Vereinigung „islamischer Staat" (Is)," . Oberlandesgericht Koblenz, June 21, 2023, https://olgko.justiz.rlp.de/presse-aktuelles/detail/urteil-im-staatsschutzverfahren-wegen-verbrechen-gegen-die-menschlichkeit-ua-als-mutmassliches-mitglied-der-auslaendischen-terroristischen-vereinigung-islamischer-staat-is.

100 Daniel Sandford, "Friend of 'is Beatle' Jailed for Terrorism Offences," BBC News, November 13, 2023, https://www.bbc.com/news/uk-67379065.

101 United Kingdom, "Terrorism Act 2000," Legislation.gov.uk, 2000, https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2000/11/contents.

102 "American Woman Who Led Isis Battalion Pleads Guilty," Office of Public Affairs | American Woman Who Led ISIS Battalion Pleads Guilty | United States Department of Justice, June 8, 2022, https://www.justice.gov/opa/pr/american-woman-who-led-isis-battalion-pleads-guilty.

103 Matthew Barakat, "Family Details Horrific Abuse at Hands of Female ISIS Leader," AP News, October 24, 2022, https://apnews.com/article/islamic-state-group-middle-east-africa-kansas-sentencing-61f14ecc5c3cd31e230d26837e5c9550.

104 "Application of the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (C," accessed February 15, 2024, https://www.icj-cij.org/case/188.

105 "General Assembly Adopts Resolution Establishing Independent Institution on Missing Persons in Syria, as Speakers Debate Text's Merit | UN Press," accessed December 21, 2023, https://press.un.org/en/2023/ga12514.doc.htm.

106 UN Secretary General, "Implementation of the Resolution on the Establishment of the Independent Institution on Missing Persons in the Syrian Arab Republic" (UN General Assembly, December 21, 2023), https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2F78%2F627&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False.

107 Erica Moret, "Effectiveness of Humanitarian Exceptions to Sanctions: Lessons from the Syria Earthquake," n.d.

108 "Treasury Issues Syria General License 23 To Aid In Earthquake Disaster Relief Efforts," U.S. Department of the Treasury, November 29, 2023, https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy1261.

109 Aya Batrawy, "Life in Syria under U.S. Sanctions," NPR, April 13, 2023, sec. Middle East, https://www.npr.org/2023/04/13/1169808233/life-in-syria-under-u-s-sanctions.

110 Paul Amberg Kumar Lise S. Test, Alexandra, "OFAC Issues Sanctions Compliance Guidance for Humanitarian Assistance to Syria," Global Sanctions and Export Controls Blog, August 14, 2023, https://sanctionsnews.bakermckenzie.com/ofac-issues-sanctions-compliance-guidance-for-humanitarian-assistance-to-syria/.

111 "Questions and Answers: How Sanctions Affect the Humanitarian Response in Syria | Human Rights Watch," June 22, 2023, https://www.hrw.org/news/2023/06/22/questions-and-answers-how-sanctions-affect-humanitarian-response-syria.

112 Rachel Alpert Bernstein Alyssa, "Breaking Down Barriers to Emergency Earthquake Aid in Syria," Just Security, March 16, 2023, https://www.justsecurity.org/85499/breaking-down-barriers-to-emergency-earthquake-aid-in-syria/.

113 "Syria: EU Extends Humanitarian Exemption for Another Six Months," accessed December 12, 2023, https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2023/07/14/syria-eu-extends-humanitarian-exemption-for-another-six-months/.

114 "Treasury Sanctions Two Syria-Based Militias Responsible for Serious Human Rights Abuses in Northern Syria," U.S. Department of the Treasury, January 25, 2024, https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy1699.

115 This Is Bayanat 2023, accessed December 22, 2023, https://www.youtube.com/watch?v=loAoUkr5q-8. June 14, 2023.

116 "Bayanat Update," December 3, 2023, https://github.com/sjacorg/bayanat/releases/tag/v1.29.

117 "Introducing Superbloom," Superbloom, October 19, 2022, https://superbloom.design/learning/blog/introducing-superbloom/.

118 "Home." The Convention on Cluster Munitions. Accessed January 4, 2024. https://www.clusterconvention.org/.

119 Stephany Caro Mejia, "Collective Reparations for Victims of ISIS," Just Security, August 9, 2023, https://www.justsecurity.org/87521/collective-reparations-for-victims-of-isis/.

120 "MLA (Mutual Legal Assistance and Extradition) Initiative | GOV.SI," Portal GOV.SI, accessed February 26, 2024, https://www.gov.si/en/registries/projects/mla-initiative/.

121 UN Security Council (78th Year: 2023), "Resolution 2697 (2023) /: Adopted by the Security Council at Its 9419th Meeting, on 15 September 2023," September 15, 2023, https://digitallibrary.un.org/record/4021135.

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

syriaaccountability.org | @SJAC_info